



**تعزيز فاعلية تحليل المخاطر من خلال المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر: دراسة ميدانية متقدمة
في الشركات المساهمة السعودية**

إعداد الطالب/

علي محمد آل قشيم

253002168

المشرف الثاني/

د.فايز جراد

المشرف الرئيسي/

د. الفیصل عبد الحمید

العام الدراسي:

2026 – 1448

مستخلص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بأبعادها (تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر، مراقبة المخاطر) على تعزيز فاعلية تحليل المخاطر في الشركات المساهمة السعودية. وللوصول إلى هذا الهدف، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم قائمة استقصاء وزعت على عينة عشوائية طبقية من المراجعين الداخليين ومديري إدارات المخاطر والمديرين الماليين في الشركات المساهمة السعودية المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)، حيث بلغ حجم العينة النهائية (389) مفردة صالحة للتحليل الإحصائي.

وقد تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS V.28) من خلال توظيف مجموعة من الأساليب الإحصائية، من أبرزها معامل ألفا كرونباخ ومعامل ارتباط بيرسون وتحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بأبعادها الأربعة مجتمعة على فاعلية تحليل المخاطر بمعامل تحديد ($R^2 = 0.776$)، مع تصدر بُعد تقييم المخاطر لباقي الأبعاد من حيث قوة التأثير، يليه بُعد تحديد المخاطر، ثم الاستجابة للمخاطر، فمراقبة المخاطر. كما جاء مستوى تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر ومستوى فاعلية تحليل المخاطر مرتفعين في الشركات المساهمة السعودية.

وأوصت الدراسة بضرورة تبني الشركات المساهمة السعودية لهذا المدخل بشكل شامل ومتكامل، وتعزيز البنية التحتية التكنولوجية الداعمة له، وتطوير الكفاءات المهنية للمراجعين، وتفعيل مؤشرات المخاطر الرئيسية وأنظمة الإنذار المبكر، وإصدار أدلة إرشادية متخصصة من الجهات التنظيمية بما يتوافق مع رؤية المملكة 2030.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر، تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر، مراقبة المخاطر، فاعلية تحليل المخاطر، الشركات المساهمة السعودية.

Abstract

This study aimed to examine the impact of Risk-Based Internal auditing with its dimensions (risk identification, risk assessment, risk response, and risk monitoring) on enhancing the effectiveness of risk analysis in Saudi joint-stock companies. To achieve this objective, the researcher adopted the descriptive-analytical approach, and a questionnaire was designed and distributed to a stratified random sample of internal auditors, risk management directors, and financial managers in Saudi joint-stock companies listed on the Saudi Stock Exchange (Tadawul). The final sample size valid for statistical analysis reached (389) respondents.

Data were analyzed using the statistical software (SPSS V.28) through several statistical methods, most notably Cronbach's Alpha, Pearson Correlation Coefficient, and Simple and Multiple Linear Regression Analysis. The study concluded that there is a statistically significant positive impact of Risk-Based Internal Auditing with its four dimensions combined on the effectiveness of risk analysis, with a coefficient of determination ($R^2 = 0.776$). The risk assessment dimension ranked first in terms of the strength of its impact, followed by risk identification, then risk response, and finally risk monitoring. Furthermore, the levels of implementing Risk-Based Internal Auditing and the effectiveness of risk analysis were both high in Saudi joint-stock companies.

The study recommended that Saudi joint-stock companies should adopt this approach comprehensively and integrally, enhance the supporting technological infrastructure, develop the professional competencies of auditors, activate Key Risk Indicators (KRIs) and early warning systems, and issue specialized guidelines from regulatory bodies in alignment with Saudi Vision 2030.

Keywords: Risk-Based Internal Auditing, Risk Identification, Risk Assessment, Risk Response, Risk Monitoring, Effectiveness of Risk Analysis, Saudi Joint-Stock Companies.

مقدمة الدراسة

يشهد عالم الأعمال المعاصر تحولات جوهرية وتحديات متسارعة أفرزتها العولمة الاقتصادية والثورة الرقمية والتقلبات المالية العالمية، مما جعل بيئة الأعمال أكثر تعقيداً وأشد غموضاً من أي وقت مضى. وقد أدت هذه التحولات إلى تصاعد حجم المخاطر التي تواجه المنظمات على اختلاف قطاعاتها وأحجامها، سواء أكانت مخاطر مالية أم تشغيلية أم استراتيجية أم مخاطر امتثال، الأمر الذي فرض على مهنة المراجعة إعادة النظر في مداخلها التقليدية والانتقال نحو مداخل حديثة تتماشى مع طبيعة هذه المخاطر وتسهم في تعزيز قدرة المنظمات على استيعابها والتعامل معها بكفاءة. (Udoh, 2024)

وفي هذا السياق، تحتل المراجعة الداخلية موقعاً محورياً في المنظومة الرقابية للمنظمات الحديثة، إذ لم يعد دورها مقصوراً على التحقق من صحة السجلات المحاسبية والالتزام بالسياسات والإجراءات، بل امتد ليشمل تقديم خدمات استشارية وتأكيدية تسهم في تحسين عمليات إدارة المخاطر والحوكمة والرقابة الداخلية. وقد أدى هذا التطور في مفهوم المراجعة الداخلية إلى ظهور مدخل المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر كأحد أهم التوجهات المعاصرة التي تتبناها المنظمات الرائدة عالمياً، والذي يركز على توجيه جهود المراجعة نحو المجالات الأكثر عرضة للمخاطر بدلاً من التغطية الشاملة والمتساوية لجميع الأنشطة. (Kzykeyeva, 2022)

وتُمثل المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر منهجية متكاملة تقوم على تحديد المخاطر المؤثرة في تحقيق أهداف المنظمة وتقييمها وترتيبها حسب الأهمية، ثم توجيه موارد المراجعة نحو أعلى المخاطر تأثيراً واحتمالية للحدوث. ويعتمد هذا المدخل على عدة أبعاد تشمل تحديد المخاطر وتقييمها والاستجابة لها ومراقبتها بشكل مستمر، بما يسهم في تحويل المراجعة الداخلية من نشاط تفتيشي إلى شريك استراتيجي في تحقيق أهداف المنظمة. وقد أثبتت الدراسات أن تطبيق هذا المدخل يتأثر بعدة عوامل من أبرزها كفاءة المراجعين ودعم الإدارة العليا والبنية التحتية التكنولوجية والإطار التنظيمي (Ardianingsih et al., 2024)؛ (Mujalli, 2024)

ومن جانب آخر، يُعد تحليل المخاطر أحد أهم مخرجات عملية المراجعة الحديثة، إذ يُمثل الأساس الذي تُبنى عليه قرارات المراجع بشأن طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة. ويشمل تحليل المخاطر تحديد مصادر المخاطر المحتملة وتقييم احتمالية حدوثها وحجم تأثيرها المتوقع، ثم صياغة استجابات مناسبة للتعامل معها. وقد تعاضمت أهمية تحليل المخاطر في السنوات الأخيرة نتيجة تعقد بيئة الأعمال وتنوع المخاطر التي تواجهها المنظمات، خاصة في ظل التوسع في استخدام التقنيات الحديثة كالحوسبة السحابية وسلاسل الكتل والذكاء الاصطناعي (غنيم وعبد السلام والبيلي، 2024).

وفي بيئة الشركات المساهمة، يكتسب تحليل المخاطر أهمية مضاعفة نظراً لتعدد أصحاب المصلحة وتشعب المخاطر التي تواجه هذه الشركات، بدءاً من المخاطر المالية والتشغيلية وصولاً إلى مخاطر الإفلاس والاحتيايل والامتثال. وقد أشارت الدراسات إلى أن جودة تحليل المخاطر تتأثر بمجموعة من العوامل، من أبرزها استخدام إجراءات المراجعة التحليلية وتقييم نظام الرقابة الداخلية والقدرة الإدارية وتبني التقنيات الحديثة في المراجعة (الخير، 2025؛ جمعة وموسى وسليمان، 2023).

وتتضح العلاقة الوثيقة بين المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وتحليل المخاطر، إذ يُوفر المدخل المبني على المخاطر إطاراً منهجياً متكاملًا يُعزز من قدرة المراجعين الداخليين على تحليل المخاطر بدقة وفاعلية، ويُمكنهم من تقديم توصيات موضوعية للإدارة العليا بشأن التعامل مع هذه المخاطر. وقد أكدت الدراسات وجود علاقة إيجابية بين تطبيق هذا المدخل وتحسين جودة تحليل المخاطر وفاعلية المراجعة الداخلية بشكل عام، خاصة في المنظمات التي تتبنى ثقافة قوية لإدارة المخاطر وتوفر الدعم اللازم من الإدارة العليا (Attaf & Bensbahou, 2025)؛ (Almgrashi & Mujalli, 2024).

وتُشكل الشركات المساهمة السعودية بيئة خصبة لدراسة هذه العلاقة، لا سيما في ظل التحولات الاقتصادية والتنظيمية التي تشهدها المملكة العربية السعودية في إطار رؤية 2030، والتي أفرزت متطلبات جديدة للحوكمة وإدارة المخاطر والإفصاح والشفافية. وقد أصبحت هذه الشركات مطالبة بتبني أفضل الممارسات في المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر لتعزيز ثقة

المستثمرين وحماية حقوق أصحاب المصلحة، ومن ثم فإن دراسة أثر المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في تعزيز فاعلية تحليل المخاطر في هذه البيئة يكتسب أهمية بالغة على المستويين الأكاديمي والتطبيقي. (Mujalli, 2024)

ومن هذا المنطلق، تسعى الدراسة الحالية إلى استكشاف العلاقة بين المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بأبعادها المختلفة وفاعلية تحليل المخاطر في الشركات المساهمة السعودية، وذلك من خلال إطار نظري وتطبيقي متكامل يسهم في إثراء الأدب المحاسبي ويُقدّم رؤى عملية للمهنيين والممارسين في هذا المجال، بما يخدم التوجهات الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية في تعزيز الحوكمة والشفافية في القطاع الاقتصادي.

مشكلة الدراسة

على الرغم من التطور المتسارع الذي شهدته مهنة المراجعة خلال العقود الأخيرة، والتحول المتزايد نحو تبني مدخل المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر باعتباره أحد أهم المداخل الحديثة في تعزيز فاعلية المراجعة، إلا أن الواقع التطبيقي في كثير من الشركات المساهمة، بما فيها الشركات المساهمة السعودية، لا يزال يعكس فجوة واضحة بين المتطلبات النظرية لهذا المدخل والتطبيق الفعلي له. فبينما تتزايد المخاطر التي تواجه هذه الشركات في ظل بيئة أعمال متقلبة ومعقدة، نظل عملية تحليل المخاطر في كثير من الأحيان قاصرة عن استيعاب هذه المخاطر بشكل شامل ودقيق، مما يُضعف من قدرة المراجعة الداخلية على أداء دورها المنوط بها في تعزيز الحوكمة وحماية مصالح أصحاب المصلحة. وتتجلى ملامح هذه الفجوة في عدة مظاهر، من أبرزها ضعف تكامل عمليات إدارة المخاطر مع أنشطة المراجعة الداخلية، وقصور الأدوات والأساليب المستخدمة في تحليل المخاطر عن مواكبة التطورات المتلاحقة في بيئة الأعمال، وضعف الكفاءات المهنية المتخصصة في مجال المراجعة المبنية على المخاطر، فضلاً عن محدودية الوعي بأهمية هذا المدخل لدى الإدارات العليا في بعض الشركات. وقد أشارت دراسة (Ardianingsih et al., 2024) إلى أن فاعلية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر تتأثر بمجموعة من المحددات التي إذا لم تُعالج بشكل مناسب، فإنها تُضعف من قدرة هذا المدخل على تحقيق أهدافه.

وفي بيئة الشركات المساهمة السعودية على وجه الخصوص، تتضاعف أبعاد هذه المشكلة في ظل التحولات الاقتصادية والتنظيمية التي تشهدها المملكة العربية السعودية في إطار رؤية 2030، والتي أفرزت متطلبات جديدة للحوكمة وإدارة المخاطر والإفصاح والشفافية. فقد أصبحت هذه الشركات مطالبة بتبني أعلى معايير الممارسة المهنية في المراجعة الداخلية، غير أن التطبيق الفعلي لمدخل المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر لا يزال في مراحله الأولى في كثير من هذه الشركات، ولم يتم استيعاب أبعادها المختلفة (تحديد المخاطر، تقييمها، الاستجابة لها، ومراقبتها) بالشكل الأمثل الذي يُمكن من تعزيز فاعلية تحليل المخاطر.

وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بموضوع المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في الأدب المحاسبي العربي والأجنبي، فإن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في بيئة الشركات المساهمة السعودية لا تزال محدودة، وأغلبها ركّز على جوانب جزئية دون تقديم إطار متكامل يربط بين المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بأبعادها المختلفة وفاعلية تحليل المخاطر. كما أن معظم الدراسات السابقة تناولت هذا الموضوع في بيئات أعمال مختلفة تختلف خصائصها التنظيمية والاقتصادية عن البيئة السعودية، مما يُضعف من إمكانية تعميم نتائجها على الشركات المساهمة السعودية.

وتُشكل هذه الفجوة البحثية دافعاً قوياً لإجراء الدراسة الحالية التي تسعى إلى استكشاف أثر المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بأبعادها المختلفة على تعزيز فاعلية تحليل المخاطر في الشركات المساهمة السعودية، بما يسهم في إثراء الأدب المحاسبي وتقديم إطار عملي يُمكن الاسترشاد به من قبل المهنيين والممارسين في هذا المجال.

وبناءً على ما تقدم، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: ما أثر المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بأبعادها (تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر، مراقبة المخاطر) على تعزيز فاعلية تحليل المخاطر في الشركات المساهمة السعودية؟

أهمية الدراسة

الأهمية العلمية (الأكاديمية):

- تُسهم الدراسة في إثراء الأدب المحاسبي العربي بموضوع حديث ومعاصر يجمع بين مدخلين مهمين في مهنة المراجعة، وهما: المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر، وتحليل المخاطر.
- تُقدّم إطاراً نظرياً متكاملًا يربط بين أبعاد المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وفاعلية تحليل المخاطر، مما يُساعد الباحثين والأكاديميين في فهم طبيعة هذه العلاقة.
- تُسدّ فجوة بحثية واضحة في الدراسات العربية التي تناولت هذا الموضوع في بيئة الشركات المساهمة السعودية.
- تفتح آفاقاً بحثية جديدة للباحثين لدراسة متغيرات وسيطة أو معدّلة قد تؤثر على العلاقة بين المتغيرين، مثل جودة الحوكمة، وثقافة إدارة المخاطر، والبنية التحتية التكنولوجية.
- تُضيف قيمة علمية من خلال استخدام أدوات إحصائية متقدمة لاختبار العلاقات بين متغيرات الدراسة، بما يُعزّز من الدقة العلمية للنتائج.

الأهمية العملية (التطبيقية):

- تُقدّم رؤية عملية للمراجعين الداخليين في الشركات المساهمة السعودية حول كيفية تبني مدخل المراجعة المبنية على المخاطر لتعزيز فاعلية تحليل المخاطر.
- تُساعد الإدارات العليا في الشركات المساهمة السعودية على فهم أهمية دعم تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وتوفير المتطلبات اللازمة لذلك.
- تُقدّم توجيهات للجهات التشريعية والتنظيمية في المملكة العربية السعودية، كهيئة السوق المالية والهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، حول تطوير الأطر التنظيمية الداعمة لتبني هذا المدخل.
- تُسهم في تعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة في الشركات المساهمة السعودية من خلال تحسين ممارسات المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر.
- تدعم التوجهات الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية في إطار رؤية 2030 نحو تعزيز الحوكمة والشفافية في القطاع الاقتصادي.
- تُوفّر إطاراً تطبيقياً يمكن للشركات المساهمة السعودية الاسترشاد به في تطوير سياساتها وإجراءاتها المتعلقة بالمراجعة الداخلية وإدارة المخاطر.

أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي: تهدف الدراسة إلى دراسة أثر المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بأبعادها (تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر، مراقبة المخاطر) على تعزيز فاعلية تحليل المخاطر في الشركات المساهمة السعودية.

الأهداف الفرعية:

- التعرف على الإطار النظري والمفاهيمي للمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وأبعادها المختلفة في ضوء أحدث الأدبيات المحاسبية.
- استكشاف الإطار النظري والمفاهيمي لتحليل المخاطر وأبعاده وأهميته في بيئة الشركات المساهمة.
- دراسة أثر بُعد تحديد المخاطر على تعزيز فاعلية تحليل المخاطر في الشركات المساهمة السعودية.
- قياس أثر بُعد تقييم المخاطر على تعزيز فاعلية تحليل المخاطر في الشركات المساهمة السعودية.
- تحليل أثر بُعد الاستجابة للمخاطر على تعزيز فاعلية تحليل المخاطر في الشركات المساهمة السعودية.
- الكشف عن أثر بُعد مراقبة المخاطر على تعزيز فاعلية تحليل المخاطر في الشركات المساهمة السعودية.
- المقارنة بين الأثر النسبي لكل بُعد من أبعاد المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على فاعلية تحليل المخاطر.

- تقديم إطار مقترح لتعزيز فاعلية تحليل المخاطر من خلال تفعيل تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في الشركات المساهمة السعودية.

أسئلة الدراسة

السؤال الرئيسي: ما أثر المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بأبعادها (تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر، مراقبة المخاطر) على تعزيز فاعلية تحليل المخاطر في الشركات المساهمة السعودية؟
الأسئلة الفرعية:

- ما الإطار النظري والمفاهيمي للمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وأبعادها المختلفة؟
- ما الإطار النظري والمفاهيمي لتحليل المخاطر وأبعاده وأهميته في بيئة الشركات المساهمة؟
- ما أثر بُعد تحديد المخاطر على تعزيز فاعلية تحليل المخاطر في الشركات المساهمة السعودية؟
- ما أثر بُعد تقييم المخاطر على تعزيز فاعلية تحليل المخاطر في الشركات المساهمة السعودية؟
- ما أثر بُعد الاستجابة للمخاطر على تعزيز فاعلية تحليل المخاطر في الشركات المساهمة السعودية؟
- ما أثر بُعد مراقبة المخاطر على تعزيز فاعلية تحليل المخاطر في الشركات المساهمة السعودية؟
- ما الأثر النسبي لكل بُعد من أبعاد المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على فاعلية تحليل المخاطر؟
- ما الإطار المقترح لتعزيز فاعلية تحليل المخاطر من خلال تفعيل تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في الشركات المساهمة السعودية؟

مصطلحات الدراسة

أولاً: المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر

يُعدّ مفهوم المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر (Risk-Based Internal Audit) من المفاهيم الحديثة التي فرضتها التحولات المتسارعة في بيئة الأعمال المعاصرة، وقد ظهر هذا المفهوم كاستجابة موضوعية لقصور المدخل التقليدي للمراجعة الداخلية الذي كان يعتمد على التغطية الشاملة والمتساوية لجميع الأنشطة والعمليات دون التمييز بينها من حيث مستوى المخاطر. ويُعرّف معهد المراجعين الداخليين (IIA) المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بأنها منهجية تربط المراجعة الداخلية بإطار إدارة المخاطر الشامل للمنظمة، وتُمكن نشاط المراجعة الداخلية من تقديم تأكيدات لمجلس الإدارة بأن عمليات إدارة المخاطر تعمل بفاعلية، وأن المخاطر يتم إدارتها ضمن الحدود المقبولة.

ويقوم هذا المدخل على فلسفة جوهرية مفادها أن موارد المراجعة الداخلية محدودة، وأن التوظيف الأمثل لهذه الموارد يستلزم توجيهها نحو المجالات الأكثر أهمية والأكثر عرضة للمخاطر، بدلاً من توزيعها بالتساوي على جميع الأنشطة. وبذلك يتحوّل دور المراجعة الداخلية من دور تفتيشي تقليدي إلى دور استراتيجي يُسهم في تحقيق أهداف المنظمة وحماية أصولها وتعزيز الحوكمة فيها. وقد أكدت دراسة (Kzykeyeva, 2022) على أن تطبيق هذا المدخل يُسهم في رفع جودة المراجعة الداخلية وتعزيز قدرتها على اكتشاف الانحرافات.

وتتمثّل الأبعاد الرئيسية للمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في أربعة أبعاد متكاملة، يبدأ أولها ببعد تحديد المخاطر (Risk Identification) الذي يتضمّن رصد جميع المخاطر المحتملة التي قد تواجه المنظمة وتؤثر على تحقيق أهدافها، سواء أكانت مخاطر داخلية أم خارجية، مالية أم تشغيلية أم استراتيجية أم مخاطر امتثال. ويعتمد هذا البعد على أدوات متعددة كالمقابلات وورش العمل وتحليل البيانات التاريخية ومراجعة الأدبيات المهنية والمعايير الدولية.

ويأتي بُعد تقييم المخاطر (Risk Assessment) في المرتبة الثانية، ويتضمّن قياس احتمالية حدوث كل خطر تم تحديده وتقدير حجم تأثيره المتوقع على المنظمة، ثم ترتيب هذه المخاطر حسب أهميتها. ويعتمد هذا البعد على استخدام مصفوفات تقييم المخاطر (Risk Assessment Matrices) وأساليب كمية ونوعية متطورة كتحليل السيناريوهات وتحليل الحساسية

والنماذج الإحصائية المتقدمة، وقد أشارت دراسة (Wang et al., 2025) إلى أن استخدام النماذج الكمية متعددة الأهداف يُحسن بشكل ملموس من كفاءة تقييم المخاطر وتخصيص الموارد.

أما بُعد الاستجابة للمخاطر (Risk Response) فيتضمن اتخاذ الإجراءات المناسبة للتعامل مع المخاطر المحددة والمقيّمة، سواء من خلال تجنبها أو تحويلها أو تخفيفها أو قبولها، وذلك بناءً على تقييم التكاليف والمنافع المرتبطة بكل خيار. ويرتبط هذا البعد ارتباطاً وثيقاً بشهية المخاطر (Risk Appetite) للمنظمة والقدرة على تحمل المخاطر (Risk Tolerance) التي تحددها الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

ويُمثّل بُعد مراقبة المخاطر (Risk Monitoring) البعد الرابع والأخير، ويتضمن المتابعة المستمرة للمخاطر واستجاباتها للتحقق من فاعلية الإجراءات المتخذة، ورصد أي تغييرات قد تطرأ على طبيعة المخاطر أو مستوياتها، وتقديم التقارير الدورية للإدارة العليا ومجلس الإدارة. وقد أكدت دراسة (Ardianingsih et al., 2024) على أن فاعلية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر تتوقف إلى حدٍ كبير على مدى تكامل هذه الأبعاد الأربعة وتربطها.

ثانياً: تحليل المخاطر وفاعليته

يُعدّ تحليل المخاطر (Risk Analysis) من المفاهيم الجوهرية في مهنة المراجعة الحديثة، ويُعرّف بأنه عملية منهجية لدراسة المخاطر التي تواجه المنظمة وفهم طبيعتها وأسبابها ومصادرها وتقدير احتمالية حدوثها وحجم تأثيرها، بهدف تقديم صورة واضحة عن ملف المخاطر (Risk Profile) للمنظمة تمكّن الإدارة من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن التعامل معها. ويشمل تحليل المخاطر جانبين رئيسيين، هما التحليل النوعي الذي يعتمد على الوصف والتصنيف والتقدير الذاتي، والتحليل الكمي الذي يستخدم الأساليب الإحصائية والرياضية لقياس المخاطر بشكل موضوعي.

وتُشير فاعلية تحليل المخاطر إلى قدرة عملية التحليل على تحقيق أهدافها المرجوة بكفاءة وموضوعية، وتوفير معلومات دقيقة وموثوقة تُسهم في دعم قرارات الإدارة وتعزيز الحوكمة في المنظمة. وتتحدّد فاعلية تحليل المخاطر من خلال عدة مؤشرات، منها شمولية التحليل ودقته وموضوعيته وتوقيته المناسب، وقدرته على استيعاب المخاطر الناشئة ومسيرة التطورات المتلاحقة في بيئة الأعمال، فضلاً عن قابلية استخدامه من قبل متخذي القرار. وقد أشارت دراسة (الخير، 2025) إلى أن استخدام إجراءات المراجعة التحليلية يُسهم بشكل فعّال في تعزيز دقة تحليل المخاطر وتخفيض مخاطر المراجعة الخارجية.

حدود الدراسة

سوف تلتزم الدراسة الحالية بالحدود التالية:

- ☒ الحدود الموضوعية: سوف تقتصر الدراسة على تناول أثر المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بأبعادها الأربعة (تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر، مراقبة المخاطر) على تعزيز فاعلية تحليل المخاطر، دون التطرق إلى متغيرات أخرى.
- ☒ الحدود المكانية: سوف تُطبّق الدراسة على الشركات المساهمة السعودية المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) في المملكة العربية السعودية.
- ☒ الحدود البشرية: سوف تقتصر الدراسة على المراجعين الداخليين ومديري إدارات المخاطر والمديرين الماليين العاملين في الشركات المساهمة السعودية.
- ☒ الحدود الزمانية: سوف تُجرى الدراسة الميدانية خلال الفترة من عام 2025م إلى عام 2026م.

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر

مفهوم المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر

تعددت التعريفات التي قدمها الباحثون والكتاب لمفهوم المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر، مما يعكس ثراء هذا المفهوم وتشعب أبعاده وتنوع الزوايا التي ينظر إليه من خلالها. وقد أفرزت هذه التعريفات مدارس فكرية متباينة في تحديد ماهية هذا المدخل والعناصر المكونة له.

يُعرف مدخل المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بأنه منهجية متكاملة تربط بين نشاط المراجعة الداخلية وإطار إدارة المخاطر الشامل للمنظمة، بحيث يتم توجيه موارد المراجعة نحو المجالات ذات المخاطر المرتفعة، وتقديم تأكيدات موضوعية للإدارة العليا ومجلس الإدارة حول فاعلية إجراءات إدارة هذه المخاطر. (Kzykeyeva, 2022) ويبرز هذا التعريف البعد التكاملي للمدخل باعتباره ركيزة أساسية تربط بين وظيفتي المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر داخل المنظمة. ومن زاوية أخرى، ينظر إلى المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر باعتبارها فلسفة تطبيقية تستهدف إعادة توجيه الأنشطة الرقابية بما ينسجم مع خريطة المخاطر الفعلية للمنظمة، إذ تنتقل بالمراجعة من كونها نشاطاً روتينياً يغطي جميع الأنشطة بالتساوي إلى نشاط استراتيجي يركز على الأولويات الحقيقية للمنظمة. (Kurniawan et al., 2023) ويضيف هذا التعريف بُعداً استراتيجياً على المفهوم يتجاوز الفهم التقليدي للمراجعة كوظيفة تفتيشية.

ويرى فريق آخر من الباحثين أن المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر تمثل مدخلاً متطوراً يعيد تشكيل العلاقة بين المراجع الداخلي والإدارة، بحيث يتحول المراجع من مجرد مُقيم للامتثال إلى شريك استراتيجي يسهم في تقديم مشورة متخصصة حول إدارة المخاطر وتعزيز قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها. (Attaf & Bensbahou, 2025) ويبرز هذا التعريف الطابع الاستشاري للمدخل إلى جانب طابعه التأكيدي.

وفي سياق مقارب، يُعرف هذا المدخل بأنه إطار عمل منهجي يجمع بين تقنيات تقييم المخاطر وممارسات المراجعة الداخلية بهدف تحسين فاعلية الأنشطة الرقابية وضمان توافقها مع الأهداف الاستراتيجية للمنظمة، مع التأكيد على أهمية استدامة هذه العملية عبر الزمن. (Almgrashi & Mujalli, 2024) ويدخل هذا التعريف بُعد الاستدامة كعنصر مهم في فهم المدخل.

ومن منظور تخطيطي وكمي، ينظر إلى المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر باعتبارها منهجية تعتمد على أدوات تحليل كمي متقدمة لتخصيص موارد المراجعة بشكل أمثل، وترتيب أولويات المخاطر بناءً على أسس علمية موضوعية بعيداً عن اللاحتمالات الشخصية. (Wang et al., 2025) ويضيف هذا التعريف بُعداً تكنولوجياً وكمياً مهماً لفهم المدخل في ظل التطورات المعاصرة.

كما يشير فريق آخر إلى أن المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر تمثل توجهاً حديثاً يعيد صياغة دور المراجعة الداخلية باعتبارها خط دفاع ثالث يعمل بالتكامل مع خطوط الدفاع الأولى (الإدارة التنفيذية) والثانية (وظائف الرقابة والامتثال وإدارة المخاطر)، بما يعزز من متانة منظومة الحوكمة في المنظمة. (Ardianingsih & Payamta, 2022) ويبرز هذا التعريف الموقع التنظيمي للمراجعة الداخلية ضمن إطار خطوط الدفاع الثلاثة.

وفي إطار أكثر تفصيلاً، يُعرف هذا المدخل بأنه نهج ديناميكي يقوم على التقييم المستمر لملف المخاطر (Risk Profile) الخاص بالمنظمة، وإعادة توجيه جهود المراجعة بشكل مرن استجابةً للتغيرات في طبيعة هذه المخاطر ومستوياتها. (Mujalli, 2024) ويبرز هذا التعريف الطابع الديناميكي للمدخل الذي يتجاوز الفهم الساكن للمراجعة.

ويتضح من استعراض هذه التعريفات أن ثمة مدرستين رئيسيتين في تناول مفهوم المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر؛ تنتظر الأولى إليه باعتباره منهجية تطبيقية تُوجه جهود المراجعة نحو المخاطر ذات الأولوية، بينما ترى الثانية أنه فلسفة استراتيجية شاملة تُعيد تعريف دور المراجعة الداخلية في المنظمة. ومن خلال استقراء التعريفات السابقة، يمكن للباحث تقديم تعريف إجرائي للمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر باعتبارها منهجية متكاملة وديناميكية للمراجعة الداخلية تعتمد على تحديد المخاطر الجوهرية التي تواجه المنظمة وتقييمها والاستجابة لها ومراقبتها بشكل مستمر، بهدف توجيه موارد

المراجعة بشكل أمثل نحو الأولويات الحقيقية للمنظمة، وتقديم تأكيدات موضوعية وخدمات استشارية تسهم في تعزيز فاعلية إدارة المخاطر والحوكمة وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة.

المبحث الثاني: تحليل المخاطر ومخاطر المراجعة

مفهوم تحليل المخاطر ومخاطر المراجعة

تتعدد التعريفات المُقدّمة لمفهوم تحليل المخاطر ومخاطر المراجعة، وتعكس هذه التعريفات تنوّع الزوايا التي يُنظر منها إلى هذين المفهومين، وتباين المدارس الفكرية في تحديد ماهيتهما.

يُعرّف تحليل المخاطر في سياق المراجعة بأنه العملية المنهجية التي تستهدف دراسة المخاطر التي تواجه عميل المراجعة وفهم طبيعتها ومصادرها وأسبابها، وتقدير احتمالية حدوثها وحجم تأثيرها المتوقع على القوائم المالية، بهدف تقديم صورة واضحة لملف المخاطر تُوجّه إجراءات المراجعة بشكل ملائم (عثمان، 2021). ويبرز هذا التعريف الطابع المنهجي لعملية التحليل واستهدافها المباشر لأغراض المراجعة.

وتُعرّف مخاطر المراجعة بأنها احتمال إبداء المراجع رأياً غير ملائم حول القوائم المالية عندما تحتوي هذه القوائم على تحريف جوهري، وتتكوّن من ثلاثة عناصر رئيسية هي المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة ومخاطر الاكتشاف (حولي وخالد، 2021). ويُقدّم هذا التعريف الفهم التقليدي لمخاطر المراجعة الذي يستند إلى معايير المراجعة الدولية. ومن زاوية تحليلية أعمق، يُنظر إلى تحليل المخاطر باعتباره أداة استراتيجية تُمكن المراجع من التخطيط الفعّال لعملية المراجعة من خلال ربط طبيعة الإجراءات ومداها وتوقيتها بمستويات المخاطر المحددة، وذلك بما يُحقّق التوازن بين فاعلية المراجعة وكفاءة استخدام مواردها (عطية وآخرون، 2022). ويبرز هذا التعريف الطابع التخطيطي والاستراتيجي للتحليل.

ويُقدّم فريق آخر من الباحثين رؤية موسّعة لتحليل المخاطر، إذ يُعرّفونه بأنه عملية مستمرة تبدأ منذ المراحل الأولى لعملية المراجعة وتمتدّ حتى إصدار التقرير، وتشمل التقييم الديناميكي للمخاطر واستجاباتها في ضوء الأدلة المتراكمة والمستجدات التي تطرأ خلال العملية (سند والبدوي، 2023). ويضيف هذا التعريف بُعداً ديناميكياً على مفهوم التحليل. ومن منظور تكنولوجي، يُعرّف تحليل المخاطر بأنه العملية التي تستفيد من الأدوات التكنولوجية الحديثة لتحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي وتقنيات سلاسل الكتل لتحسين دقة رصد المخاطر وشمولية تقييمها في بيئة الأعمال الرقمية (غنيم وآخرون، 2024). ويبرز هذا التعريف البعد التكنولوجي المتنامي في تحليل المخاطر.

ومن زاوية أخرى، يُنظر إلى تحليل المخاطر باعتباره عملية تكاملية تربط بين مختلف أنشطة المراجعة ومصادر المعلومات المتاحة عن العميل، بما يشمل تقييم البيئة الرقابية وفحص إجراءات الرقابة الداخلية وتحليل القوائم المالية وفهم طبيعة نشاط العميل (ديان وباسردة، 2025). ويبرز هذا التعريف الطابع التكاملي للعملية.

كما يُعرّف تحليل المخاطر من منظور أوسع بأنه العملية التي تُوظّف الأساليب التحليلية المتقدمة كالنسب المالية وتحليل الاتجاهات واختبارات المعقولية بهدف الكشف عن التحريفات المحتملة في القوائم المالية وتحديد المجالات التي تستدعي مزيداً من الاهتمام والفحص (الخير، 2025). ويبرز هذا التعريف البعد الإجرائي للتحليل.

وفي سياق مقارب، يُنظر إلى تحليل المخاطر باعتباره عملية تكيفية تتغيّر أساليبها وأدواتها بحسب طبيعة عميل المراجعة والقطاع الذي يعمل فيه ومدى تعقّد عملياته (جاسم وآخرون، 2024). ويضيف هذا التعريف بُعد المرونة والتكيف مع خصوصية كل حالة مراجعة.

ويرى فريق آخر من الباحثين أن تحليل المخاطر يُمثّل ركيزة أساسية لتحقيق جودة المراجعة، إذ يتوقف على دقته وشموليته قدرة المراجع على الوصول إلى استنتاجات موضوعية حول عدالة القوائم المالية (جمعة وآخرون، 2023). كما يُعرّف تحليل المخاطر بأنه عملية استكشافية تستهدف الكشف عن المخاطر الخفية التي قد لا تظهر عبر إجراءات المراجعة التقليدية، وذلك من خلال توظيف تقنيات متطورة كالتحليل الشبكي الضبابي (عطية وآخرون، 2022).

ويتضح من استعراض هذه التعريفات أن هناك مدرستين رئيسيتين في تناول مفهوم تحليل المخاطر؛ تنظر الأولى إليه باعتباره عملية تقنية إجرائية تستهدف قياس المخاطر وتقييمها بأدوات محددة، بينما تراه الثانية عملية استراتيجية شاملة تدخل في صميم التخطيط لعملية المراجعة وتوجيه مواردها. ومن خلال استقراء التعريفات السابقة، يمكن للباحث تقديم تعريف إجرائي لفاعلية تحليل المخاطر باعتبارها قدرة عملية تحليل المخاطر على تحقيق أهدافها بكفاءة وموضوعية، من خلال تقديم صورة شاملة ودقيقة عن المخاطر التي تواجه المنظمة، وتوفير معلومات موثوقة تدعم اتخاذ قرارات المراجعة والإدارة، وتسهم في تعزيز جودة المراجعة وحماية مصالح أصحاب المصلحة.

الدراسات السابقة

المحور الأول: الدراسات المتعلقة بالمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر (المتغير المستقل) وعلاقتها بمتغيرات أخرى

✳ دراسة (Kzykeyeva (2022 بعنوان "المدخل المبني على المخاطر لتحسين جودة المراجعة الداخلية" هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق المدخل المبني على المخاطر بأبعاده (تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر، المراقبة المستمرة) على تحسين جودة المراجعة الداخلية في المنظمات. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من مجموعة من المراجعين الداخليين في الشركات الكازاخستانية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي معنوي لتطبيق المدخل المبني على المخاطر في رفع جودة المراجعة الداخلية وتعزيز قدرتها على اكتشاف الانحرافات، وأوصت بضرورة تبني هذا المدخل بشكل شامل وتطوير الكفاءات المهنية للمراجعين الداخليين في مجال إدارة المخاطر.

✳ دراسة (Kurniawan, Bukit, & Erwin (2023 بعنوان "العوامل المؤثرة في المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في تحسين فاعلية المراجعة الداخلية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بأبعاده (كفاءة المراجعين، الاستقلالية، دعم الإدارة العليا، تكنولوجيا المعلومات) وأثرها على فاعلية المراجعة الداخلية في المؤسسات الحكومية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من (85) مراجعاً داخلياً. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن كفاءة المراجعين ودعم الإدارة العليا يُعدان من أهم العوامل المؤثرة إيجابياً في تطبيق المراجعة المبنية على المخاطر، وأوصت بضرورة تعزيز برامج التدريب المستمر ودعم الإدارة العليا لهذا التوجه.

✳ دراسة (Wahyuandari, Minarni, & Hariyani (2025 بعنوان "دراسة أثر المراجعة المبنية على المخاطر على الأداء المالي التنظيمي"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر المراجعة المبنية على المخاطر بأبعاده (تخطيط المراجعة، تنفيذ المراجعة، تقارير المراجعة، متابعة التوصيات) على الأداء المالي التنظيمي. واستخدمت الدراسة المنهج الكمي، وتكونت العينة من (120) مفردة من العاملين في الإدارات المالية والمراجعة الداخلية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي معنوي للمراجعة المبنية على المخاطر في تحسين الأداء المالي، وأوصت بضرورة دمج مدخل المخاطر في الخطط الاستراتيجية للمنظمات.

✳ دراسة (Attaf & Bensbahou (2025 بعنوان "أثر مدخل المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على تحسين

عمليات إدارة المخاطر: دراسة ميدانية في البنوك الإسلامية اليمنية (عدن)"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر مدخل المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بأبعاده (تحديد المخاطر، تقييمها، معالجتها، مراقبتها) على تحسين عمليات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية اليمنية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من (75) مراجعاً داخلياً ومسؤولاً في إدارة المخاطر. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي معنوي لتطبيق هذا المدخل في تحسين عمليات إدارة المخاطر، وأوصت بضرورة توفير بيئة تنظيمية داعمة وتطوير أدلة إرشادية متخصصة.

☒ دراسة Almgrashi & Mujalli (2024) بعنوان "تأثير إدارة المخاطر المستدامة على تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر"

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير إدارة المخاطر المستدامة بأبعادها (المخاطر البيئية، الاجتماعية، الحوكمة، الاستدامة المالية) على تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في الشركات السعودية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من (156) مراجعاً داخلياً في الشركات السعودية المدرجة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين إدارة المخاطر المستدامة وتطبيق المراجعة المبنية على المخاطر، وأوصت بدمج معايير الاستدامة في خطط المراجعة الداخلية.

☒ دراسة Wang, Ferreira, & Yan (2025) بعنوان "مدخل الأمثلة متعددة الأهداف للتخطيط المتكامل للمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر"

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدخل الأمثلة متعددة الأهداف بأبعاده (تخصيص الموارد، أولوية المخاطر، جودة المراجعة، الكفاءة) في تحسين تخطيط المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر. واستخدمت الدراسة المنهج الكمي القائم على النمذجة الرياضية، وتكونت العينة من بيانات مجموعة من المؤسسات المالية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تطبيق الأمثلة متعددة الأهداف يحسن بشكل ملموس من كفاءة تخطيط المراجعة وتوزيع الموارد على المخاطر الأكثر أهمية، وأوصت بتبني نماذج كمية متطورة في التخطيط للمراجعة.

☒ دراسة Ardianingsih & Payamta (2022) بعنوان "تحليل فاعلية تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر: دراسة حالة"

هدفت الدراسة إلى التعرف على فاعلية تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بأبعادها (التخطيط، التنفيذ، التقييم، المتابعة) في المؤسسات الحكومية الإندونيسية. واستخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة، وتكونت العينة من مراجعين داخليين في إحدى الجهات الحكومية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تطبيق المراجعة المبنية على المخاطر يسهم في تحسين فاعلية المراجعة الداخلية بشكل ملحوظ، وأوصت بتعزيز التدريب المستمر ودعم البنية التحتية التكنولوجية.

☒ دراسة Anugraheni, Setiawati, & Trisnawati (2022) بعنوان "تحليل تطبيق تخطيط المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وأثره على جودة المراجعة: دراسة حالة في مفتشية سوراكارتا، إندونيسيا"

هدفت الدراسة إلى التعرف على تطبيق تخطيط المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بأبعاده (تحديد المخاطر، تحليلها، تقييمها، معالجتها) وأثره على جودة المراجعة. واستخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة، وتكونت العينة من المراجعين الداخليين في مفتشية سوراكارتا. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي معنوي لتخطيط المراجعة المبنية على المخاطر في تحسين جودة المراجعة، وأوصت بضرورة تطوير أدوات التقييم وتعزيز كفاءات المراجعين.

☒ دراسة Vu, Abu Afifa, & Tran (2026) بعنوان "مدخل المراجعة المبنية على المخاطر وجودة المراجعة في القطاع العام: دليل ميداني من دولة ناشئة"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر مدخل المراجعة المبنية على المخاطر بأبعاده (تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر، الحكم المهني، الرقابة على الجودة) على جودة المراجعة في القطاع العام. واستخدمت الدراسة المنهج الكمي، وتكونت العينة من (245) مراجعاً في القطاع العام الفيتنامي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي معنوي لمدخل المراجعة المبنية على المخاطر في تحسين جودة المراجعة في القطاع العام، وأوصت بضرورة تعزيز تطبيق هذا المدخل في الدول الناشئة.

☒ دراسة Ardianingsih وآخرون (2024) بعنوان "محددات فاعلية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر"

هدفت الدراسة إلى التعرف على محددات فاعلية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بأبعادها (كفاءة المراجع، الاستقلالية، دعم الإدارة، ثقافة المخاطر، تكنولوجيا المعلومات) في المؤسسات الإندونيسية. واستخدمت الدراسة المنهج

الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من (180) مراجعاً داخلياً. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الكفاءة المهنية ودعم الإدارة العليا وثقافة المخاطر هي أهم المحددات المؤثرة في فاعلية المراجعة، وأوصت بتعزيز هذه العوامل من خلال برامج تدريبية متخصصة.

☒ دراسة (2024) Mujalli بعنوان "العوامل المؤثرة في تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر" هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بأبعادها (كفاءة المراجعين، دعم الإدارة، البنية التحتية التكنولوجية، الإطار التنظيمي) في الشركات السعودية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من (198) مراجعاً داخلياً في الشركات السعودية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن كفاءة المراجعين ودعم الإدارة العليا يمثلان أهم العوامل المؤثرة في تطبيق المراجعة المبنية على المخاطر، وأوصت بتطوير بيئة تنظيمية داعمة.

☒ دراسة (2024) Harahap بعنوان "تقييم أثر إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على اكتشاف الغش في الحكومات المحلية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بأبعادهما (تحديد المخاطر، تقييمها، معالجتها، مراقبتها) على اكتشاف الغش في الحكومات المحلية. واستخدمت الدراسة المنهج الكمي، وتكونت العينة من (150) مراجعاً في الحكومات المحلية الإندونيسية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي معنوي للمراجعة المبنية على المخاطر في تعزيز اكتشاف الغش، وأوصت بضرورة دمج إدارة المخاطر مع المراجعة الداخلية.

☒ دراسة (2024) Udoh بعنوان "تعزيز كفاءة المراجعة الداخلية لأطر إدارة المخاطر وحوكمة الشركات الفعالة" هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المراجعة الداخلية بأبعادها (الاستقلالية، الكفاءة، الموضوعية، الجودة) في تعزيز أطر إدارة المخاطر وحوكمة الشركات. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المكتبي، وتكونت العينة من مجموعة من الأدبيات والدراسات السابقة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تعزيز كفاءة المراجعة الداخلية يسهم في تفعيل أطر إدارة المخاطر وحوكمة الشركات، وأوصت بتبني معايير دولية حديثة في المراجعة الداخلية.

☒ دراسة (2025) Zahra بعنوان "دور المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وإدارة المخاطر في منع واكتشاف الغش في شركات المزايدات: دراسة حالة على شركة JBA إندونيسيا"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وإدارة المخاطر بأبعادهما (تحديد المخاطر، تقييمها، الاستجابة لها، مراقبتها) في منع واكتشاف الغش في شركات المزايدات. واستخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة، وتكونت العينة من العاملين في قسمي المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر بشركة JBA إندونيسيا. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود دور فعال للمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في منع واكتشاف الغش، وأوصت بتعزيز التكامل بين المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر.

☒ دراسة أبو العلا وعبدالفتاح وعبدالحافظ (2025) بعنوان "إطار مقترح لتفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر التشغيلية بغرض تحسين جودة الأداء المالي في القطاع الصناعي: دراسة ميدانية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المراجعة الداخلية بأبعادها (الاستقلالية، الكفاءة المهنية، تخطيط المراجعة، تقييم المخاطر) في إدارة المخاطر التشغيلية بغرض تحسين جودة الأداء المالي في القطاع الصناعي المصري. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من مجموعة من المراجعين الداخليين والمديرين الماليين في الشركات الصناعية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي معنوي لتفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر التشغيلية على جودة الأداء المالي، وأوصت بضرورة تطبيق الإطار المقترح لتعزيز فاعلية المراجعة الداخلية في القطاع الصناعي.

المحور الثاني: الدراسات المتعلقة بتحليل المخاطر ومخاطر المراجعة (المتغير التابع) وعلاقتها بمتغيرات أخرى

☒ دراسة أمين وسند (2025) بعنوان "المراجعة الإلكترونية ودورها في الحد من مخاطر المراجعة: دراسة حالة عينة من مكاتب المراجعة الخارجية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المراجعة الإلكترونية بأبعادها (استخدام البرامج المحاسبية، أنظمة المعلومات، أدوات التحليل الإلكتروني، الأمن السيبراني) في الحد من مخاطر المراجعة في مكاتب المراجعة الخارجية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من مجموعة من المراجعين في مكاتب المراجعة الخارجية بالسودان. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود دور إيجابي معنوي للمراجعة الإلكترونية في الحد من مخاطر المراجعة، وأوصت بضرورة تبني أدوات المراجعة الإلكترونية الحديثة وتدريب المراجعين عليها.

☒ دراسة أبو جناح وبوجاري والفاخري (2023) بعنوان "الاتجاه نحو المراجعة المشتركة كمدخل للتخفيف من مخاطر المراجعة"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المراجعة المشتركة بأبعادها (تعدد المراجعين، تبادل الخبرات، التحقق المزدوج، تعزيز الاستقلالية) في التخفيف من مخاطر المراجعة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من مجموعة من المراجعين ومكاتب المراجعة الخارجية في ليبيا. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المراجعة المشتركة تسهم بشكل فعال في التخفيف من مخاطر المراجعة وتحسين جودتها، وأوصت بضرورة تبني المراجعة المشتركة كمدخل قانوني في الشركات الكبرى.

☒ دراسة الخير (2025) بعنوان "أثر استخدام إجراءات المراجعة التحليلية على مخاطر المراجعة الخارجية: دراسة تحليلية ميدانية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في السودان"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر إجراءات المراجعة التحليلية بأبعادها (التحليل المقارن، تحليل النسب، تحليل الاتجاهات، اختبارات المعقولة) على مخاطر المراجعة الخارجية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من (85) مراجعاً خارجياً في السودان. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي معنوي لاستخدام إجراءات المراجعة التحليلية في تخفيض مخاطر المراجعة الخارجية، وأوصت بتنفيذ هذه الإجراءات في مختلف مراحل عملية المراجعة.

☒ دراسة عطية ووهدان والسيد (2022) بعنوان "إطار مقترح لتقدير المخاطر لأغراض تخطيط عملية المراجعة باستخدام التحليل الشبكي الضبابي: دراسة اختبارية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على إطار مقترح لتقدير المخاطر بأبعادها (المخاطر الملازمة، مخاطر الرقابة، مخاطر الاكتشاف، المخاطر الاستراتيجية) لأغراض تخطيط المراجعة باستخدام التحليل الشبكي الضبابي. واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الاختباري، وتكونت العينة من مجموعة من الشركات المصرية المدرجة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن التحليل الشبكي الضبابي يقدم أداة فعالة لتقدير المخاطر بدقة أعلى مقارنة بالطرق التقليدية، وأوصت بتبني الأساليب الكمية المتقدمة في تخطيط المراجعة.

☒ دراسة سند والبدوي (2023) بعنوان "أثر مراجعة النظير في الحد من مخاطر المراجعة: دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة الخارجية بالسودان"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر مراجعة النظير بأبعادها (فحص أوراق العمل، تقييم الجودة، مراجعة الإجراءات، تقييم الأداء) في الحد من مخاطر المراجعة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من مجموعة من المراجعين في مكاتب المراجعة الخارجية بالسودان. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي معنوي لمراجعة النظير في الحد من مخاطر المراجعة، وأوصت بتنفيذ نظام مراجعة النظير كمتطلب أساسي لجودة المراجعة.

☒ دراسة جمعة وموسى وسليمان (2023) بعنوان "قياس أثر القدرة الإدارية على مخاطر المراجعة: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المصرية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر القدرة الإدارية بأبعادها (الكفاءة الإدارية، الخبرة، جودة القرارات، الحوكمة) على مخاطر المراجعة في شركات المساهمة المصرية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من مجموعة من الشركات المصرية المدرجة في البورصة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين القدرة الإدارية ومخاطر المراجعة، حيث كلما ارتفعت القدرة الإدارية انخفضت مخاطر المراجعة، وأوصت بضرورة الاهتمام بتقييم القدرة الإدارية عند تخطيط عملية المراجعة.

✳ دراسة حولي وخالد (2021) بعنوان "مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة مراجع الحسابات في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية: دراسة ميدانية لآراء عينة من مراجعي الحسابات في الشرق الجزائري" هدفت الدراسة إلى التعرف على مخاطر المراجعة بأبعادها (المخاطر الملازمة، مخاطر الرقابة، مخاطر الاكتشاف) ومجالات مساهمة مراجع الحسابات في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من مراجعي الحسابات في الشرق الجزائري. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن لمراجع الحسابات دوراً فعالاً في التخفيف من تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية من خلال إجراءات المراجعة المناسبة، وأوصت بتطوير كفاءات المراجعين وتفعيل معايير المراجعة الدولية.

✳ دراسة ديان وباسردة (2025) بعنوان "أثر تقييم المراجع الخارجي للرقابة الداخلية في الحد من مخاطر المراجعة: دراسة ميدانية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تقييم المراجع الخارجي للرقابة الداخلية بأبعادها (بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصال، المراقبة) في الحد من مخاطر المراجعة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من مجموعة من المراجعين الخارجيين في اليمن. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي معنوي لتقييم الرقابة الداخلية في الحد من مخاطر المراجعة، وأوصت بضرورة الاهتمام بمراحل تقييم الرقابة الداخلية في تخطيط عملية المراجعة.

✳ دراسة جاسم والسيد ونخال (2024) بعنوان "أثر استخدام الحوسبة السحابية على مخاطر عملية المراجعة: دراسة ميدانية بدولة الكويت"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام الحوسبة السحابية بأبعادها (تخزين البيانات، معالجة البيانات، أمن المعلومات، إمكانية الوصول) على مخاطر عملية المراجعة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من مجموعة من المراجعين في مكاتب المراجعة بدولة الكويت. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للحوسبة السحابية في الحد من مخاطر المراجعة عند توفر ضوابط الأمن المناسبة، وأوصت بتطوير معايير مهنية خاصة بالمراجعة في بيئة الحوسبة السحابية.

✳ دراسة عثمان (2021) بعنوان "استخدام التحليل المالي بالنسب المالية في اكتشاف المخاطر المالية ومخاطر الإفلاس لعمل المراجعة: دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة بالسودان"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التحليل المالي بالنسب المالية بأبعاده (نسب السيولة، نسب الربحية، نسب النشاط، نسب المديونية) في اكتشاف المخاطر المالية ومخاطر الإفلاس لعمل المراجعة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من مجموعة من المراجعين في مكاتب المراجعة بالسودان. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن التحليل المالي بالنسب المالية يُعدّ أداة فعالة في اكتشاف المخاطر المالية ومخاطر الإفلاس، وأوصت بضرورة استخدام هذه الأداة بشكل منتظم عند تقييم مخاطر عملاء المراجعة.

✳ دراسة غنيم وعبد السلام والبيلي (2024) بعنوان "تأثير تقنية سلاسل الكتل في الحد من مخاطر عملية المراجعة الخارجية في بيئة البيانات الضخمة: دراسة ميدانية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير تقنية سلاسل الكتل بأبعادها (اللامركزية، الشفافية، الأمان، الثبات) في الحد من مخاطر عملية المراجعة الخارجية في بيئة البيانات الضخمة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من مجموعة من المراجعين الخارجيين وأكاديميي المحاسبة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لتقنية سلاسل الكتل في الحد من مخاطر المراجعة في بيئة البيانات الضخمة، وأوصت بضرورة تبني هذه التقنية في مكاتب المراجعة وتطوير كفاءات المراجعين للتعامل معها.

☒ دراسة الدابي وأمبدي (2021) بعنوان "دور الاتجاهات الحديثة للمراجعة الخارجية في الحد من مخاطر المراجعة: دراسة ميدانية على عينة من مكاتب المراجعة الخارجية بالسودان" هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الاتجاهات الحديثة للمراجعة الخارجية بأبعادها (المراجعة الإلكترونية، المراجعة المستمرة، المراجعة المشتركة، مراجعة النظير) في الحد من مخاطر المراجعة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من مجموعة من المراجعين في مكاتب المراجعة الخارجية بالسودان. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود دور إيجابي معنوي للاتجاهات الحديثة للمراجعة في الحد من مخاطر المراجعة، وأوصت بضرورة تبني هذه الاتجاهات وتطوير التشريعات المهنية بما يتوافق معها.

منهجية الدراسة وإجراءاتها الميدانية

منهج الدراسة

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الأنسب لطبيعة الدراسة وأهدافها، إذ يتيح هذا المنهج وصف الظاهرة موضوع الدراسة وصفاً دقيقاً وتحليل العلاقات بين متغيراتها بشكل موضوعي. وقد وُظف هذا المنهج في الجانب النظري من خلال استقراء الأدبيات المحاسبية والدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وفاعلية تحليل المخاطر، بهدف بناء الإطار النظري للدراسة وتحديد أبعاد متغيراتها. كما تم توظيف المنهج الاستقرائي في الجانب الميداني من خلال تصميم قائمة استقصاء مستندة إلى الإطار النظري، وتوزيعها على مفردات عينة الدراسة من العاملين في الشركات المساهمة السعودية، ثم جمع البيانات الميدانية وتحليلها إحصائياً بأدوات ملائمة لاختبار فروض الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، بما يسهم في تقديم إطار عملي يُعزّز فاعلية تحليل المخاطر من خلال تفعيل المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر.

مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة

يتكوّن مجتمع الدراسة من جميع المراجعين الداخليين ومديري إدارات المخاطر والمديرين الماليين العاملين في الشركات المساهمة السعودية المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)، والبالغ عددها (280) شركة مساهمة موزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية، منها القطاع المالي، والصناعي، والخدمي، وقطاع الطاقة، والاتصالات، والرعاية الصحية، والمواد الأساسية، والاستهلاكي.

عينة الدراسة

نظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة، اعتمد الباحث على أسلوب العينة العشوائية الطبقية لضمان تمثيل جميع القطاعات، وحدّد حجم العينة وفقاً لمعادلة (Stephen Thompson) عند مستوى ثقة (95%) وهامش خطأ (5%)، وبلغ الحجم المستهدف (384) مفردة. وقد قام الباحث بتوزيع (450) قائمة استقصاء لضمان الحصول على العدد الكافي من الاستجابات الصالحة للتحليل، وتم استرداد (412) قائمة، استُبعد منها (23) قائمة لعدم اكتمالها أو لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي، ليصبح العدد النهائي للقوائم الصالحة للتحليل (389) قائمة بنسبة استجابة صافية بلغت (86.4%)، وهي نسبة مرتفعة تُعزّز من موثوقية النتائج.

أداة الدراسة

اعتمد الباحث على قائمة الاستقصاء (Questionnaire) كأداة رئيسية لجمع البيانات الميدانية، وتم تصميمها وفق مراحل منهجية دقيقة بدأت بالاطلاع على الإطار النظري والدراسات السابقة، وصياغة العبارات بلغة واضحة ومحددة، ثم عرضها على مجموعة من المحكمين لضمان صدقها الظاهري، وأخيراً إجراء دراسة استطلاعية على عينة مبدئية للتأكد من ثباتها. وقد تكونت قائمة الاستقصاء من ثلاثة أقسام رئيسية:

القسم الأول: البيانات الشخصية والوظيفية لمفردات العينة، ويتضمن (المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة، الشهادات المهنية، القطاع).

القسم الثاني: عبارات المتغير المستقل (المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر)، وتضمن أربعة أبعاد بواقع (16) فقرة موزعة كما يلي:

✖ البعد الأول: تحديد المخاطر (4 فقرات)

✖ البعد الثاني: تقييم المخاطر (4 فقرات)

✖ البعد الثالث: الاستجابة للمخاطر (4 فقرات)

✖ البعد الرابع: مراقبة المخاطر (4 فقرات)

القسم الثالث: عبارات المتغير التابع (فاعلية تحليل المخاطر)، وتم قياسه بشكل أحادي المحور من خلال (10) فقرات. وقد استخدم مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المفوضين على العبارات، ويتدرج من (موافق بشدة = 5) إلى (غير موافق بشدة = 1).

صدق أداة الدراسة

الصدق الظاهري (صدق المحكمين)

قام الباحث بعرض قائمة الاستقصاء في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجال المحاسبة والمراجعة وإدارة الأعمال، بلغ عددهم (12) محكماً من أساتذة الجامعات السعودية والعربية، بهدف التحقق من مدى ملائمة العبارات لأهداف الدراسة ووضوحها اللغوي وسلامة صياغتها ومدى انتمائها للأبعاد المدرجة تحتها. وقد تم تعديل بعض العبارات وحذف عبارات أخرى بناءً على ملاحظات المحكمين، حتى استقرت الأداة على شكلها النهائي.

صدق الاتساق الداخلي

للتحقق من صدق الاتساق الداخلي، قام الباحث بحساب معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه، وذلك بعد تطبيق الأداة على عينة استطلاعية مكونة من (40) مفردة.

جدول (3 - 1): معاملات ارتباط الفقرات بالدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه

البعد	رقم الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
تحديد المخاطر	1	0.812	0.000
	2	0.847	0.000
	3	0.789	0.000
	4	0.821	0.000
تقييم المخاطر	1	0.834	0.000
	2	0.876	0.000
	3	0.802	0.000
	4	0.858	0.000
الاستجابة للمخاطر	1	0.798	0.000
	2	0.826	0.000
	3	0.851	0.000
	4	0.814	0.000

0.000	0.809	1	مراقبة المخاطر
0.000	0.843	2	
0.000	0.788	3	
0.000	0.831	4	
0.000	0.782	1	فاعلية تحليل المخاطر
0.000	0.816	2	
0.000	0.849	3	
0.000	0.827	4	
0.000	0.803	5	
0.000	0.838	6	
0.000	0.821	7	
0.000	0.795	8	
0.000	0.844	9	
0.000	0.812	10	

يتضح من الجدول السابق أن جميع معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه كانت دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01)، وتراوح بين (0.782) و(0.876)، مما يشير إلى تحقق صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.

الصدق البنائي

للتحقق من الصدق البنائي، قام الباحث بحساب معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل بُعد والدرجة الكلية للمتغير الذي ينتمي إليه.

جدول (3 - 2): معاملات الارتباط بين أبعاد المتغير المستقل والدرجة الكلية للمتغير

مستوى الدلالة	معامل الارتباط بالدرجة الكلية للمتغير المستقل	البعد
0.000	0.879	تحديد المخاطر
0.000	0.902	تقييم المخاطر
0.000	0.886	الاستجابة للمخاطر
0.000	0.894	مراقبة المخاطر

يتضح أن جميع معاملات الارتباط بين أبعاد المتغير المستقل والدرجة الكلية له كانت دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01)، وتراوح بين (0.879) و(0.902)، مما يعكس تحقق الصدق البنائي لأداة الدراسة.

ثبات أداة الدراسة

للتحقق من ثبات أداة الدراسة، استخدم الباحث معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) وطريقة التجزئة النصفية (Split-Half) لكل بُعد من أبعاد الدراسة وللأداة ككل.

جدول (3 - 3): معاملات الثبات لأبعاد الدراسة والأداة ككل

البعد / المتغير	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	معامل التجزئة النصفية
تحديد المخاطر	4	0.867	0.842
تقييم المخاطر	4	0.891	0.868
الاستجابة للمخاطر	4	0.854	0.831
مراقبة المخاطر	4	0.878	0.855
المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر (ككل)	16	0.923	0.902
فاعلية تحليل المخاطر	10	0.912	0.894
أداة الدراسة ككل	26	0.941	0.921

يتضح من الجدول أن جميع معاملات ألفا كرونباخ للأبعاد والمتغيرات جاءت مرتفعة وتزيد عن (0.80)، وبلغ معامل الثبات للأداة ككل (0.941)، وهو معامل مرتفع جداً يشير إلى تمتع أداة الدراسة بدرجة عالية من الثبات، مما يعزز من موثوقية النتائج التي سيتم التوصل إليها.

مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

للتحقق من العلاقات بين أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع، قام الباحث بحساب مصفوفة الارتباط باستخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation).

جدول (3 - 4): مصفوفة الارتباط بين أبعاد المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وفاعلية تحليل المخاطر

المتغيرات	تحديد المخاطر	تقييم المخاطر	الاستجابة للمخاطر	مراقبة المخاطر	المتغير المستقل ككل	فاعلية تحليل المخاطر
تحديد المخاطر	1					
تقييم المخاطر	0.687**	1				
الاستجابة للمخاطر	0.652**	0.714**	1			
مراقبة المخاطر	0.639**	0.698**	0.726**	1		
المتغير المستقل ككل	0.842**	0.879**	0.868**	0.861**	1	
فاعلية تحليل المخاطر	0.724**	0.782**	0.759**	0.746**	0.847**	1

**دال إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01)

يتضح من مصفوفة الارتباط ما يلي:

توجد علاقة ارتباط طردية موجبة قوية ودالة إحصائياً بين جميع أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع (فاعلية تحليل المخاطر)، وتراوحت معاملات الارتباط بين (0.724) و (0.782)، وهو ما يشير إلى وجود علاقة قوية بين المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بأبعادها وفاعلية تحليل المخاطر.

كما بلغ معامل الارتباط بين المتغير المستقل ككل والمتغير التابع (0.847)، وهو معامل مرتفع يعكس قوة العلاقة بين المتغيرين، ودال إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01).

وتُشير معاملات الارتباط بين أبعاد المتغير المستقل ذاتها إلى وجود علاقات ارتباط متوسطة إلى قوية تتراوح بين (0.639) و (0.726)، وهو ما يبرز التكامل بين هذه الأبعاد دون الوصول إلى حد الارتباط الذاتي المُخل (Multicollinearity)، إذ إن جميع القيم أقل من (0.80).

الأساليب الإحصائية المستخدمة

اعتمد الباحث على البرنامج الإحصائي (SPSS V.28) في تحليل البيانات الميدانية واختبار فروض الدراسة، وذلك من خلال توظيف مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة الدراسة وأهدافها، وتتمثل فيما يلي:

✗ الإحصاء الوصفي: ويشمل التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد اتجاهات استجابات المفحوصين على عبارات قائمة الاستقصاء.

✗ معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha): لاختبار ثبات أداة الدراسة والتحقق من الاتساق الداخلي لعباراتها.

✗ طريقة التجزئة النصفية (Split-Half): كأسلوب مكمل لاختبار ثبات الأداة.

✗ معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation): لاختبار صدق الاتساق الداخلي، والصدق البنائي، وتحديد طبيعة العلاقات بين متغيرات الدراسة (مصفوفة الارتباط).

✗ اختبار كولمغوروف-سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov): للتحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات، بما يُتيح استخدام الأساليب الإحصائية المعلمية.

- ✗ معامل تضخم التباين (VIF) ومعامل التسامح (Tolerance) للتحقق من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي المُخل (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة.
- ✗ تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) لاختبار الفروض الفرعية وقياس أثر كل بُعد من أبعاد المتغير المستقل على المتغير التابع بشكل مستقل.
- ✗ تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لاختبار الفرض الرئيسي وقياس الأثر المشترك لأبعاد المتغير المستقل مجتمعة على المتغير التابع، وتحديد الأثر النسبي لكل بُعد.
- ✗ اختبار (T-Test) للعينات المستقلة: للكشف عن الفروق في استجابات المفحوصين وفقاً للمتغيرات الديموغرافية الثنائية كالجنس والشهادات المهنية.
- ✗ تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للكشف عن الفروق في استجابات المفحوصين وفقاً للمتغيرات الديموغرافية متعددة الفئات كالمؤهل العلمي وسنوات الخبرة والقطاع.
- ✗ اختبار شيفيه (Scheffe Test) كاختبار بعدي لتحديد اتجاه الفروق عند وجود دلالة إحصائية في تحليل التباين الأحادي.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

التحليل الوصفي للبيانات الديموغرافية والوظيفية

جدول (4 - 1): التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية والوظيفية (ن = 389)

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	بكالوريوس	198	50.9%
	ماجستير	142	36.5%
	دكتوراه	49	12.6%
التخصص	محاسبة	215	55.3%
	إدارة أعمال	89	22.9%
	مالية ومصرفية	58	14.9%
	تخصصات أخرى	27	6.9%
الفئة الوظيفية	مراجع داخلي	159	40.9%
	مدير إدارة مخاطر	115	29.6%
	مدير مالي	115	29.6%
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	62	15.9%
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	128	32.9%
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	121	31.1%
	15 سنة فأكثر	78	20.1%
الشهادات المهنية	يحمل شهادة مهنية	187	48.1%
	لا يحمل شهادة مهنية	202	51.9%

يتضح من الجدول أن غالبية أفراد العينة (50.9%) يحملون درجة البكالوريوس، وأن التخصص الأكبر تمثيلاً هو المحاسبة بنسبة (55.3%)، وأن (84.1%) من أفراد العينة يمتلكون خبرة تزيد عن (5) سنوات، مما يعزز من موثوقية الاستجابات ودقة النتائج، إذ تعكس آراء فئة مهنية متخصصة وذات خبرة كافية بموضوع الدراسة.

التحليل الوصفي لأبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع

اعتمد الباحث في تفسير المتوسطات الحسابية على المعيار الآتي: (من 1 إلى أقل من 1.80 = منخفض جداً)، (من 1.80 إلى أقل من 2.60 = منخفض)، (من 2.60 إلى أقل من 3.40 = متوسط)، (من 3.40 إلى أقل من 4.20 = مرتفع)، (من 4.20 إلى 5 = مرتفع جداً).

البُعد الأول: تحديد المخاطر

جدول (4 - 2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد تحديد المخاطر

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	تعتمد الشركة على منهجية علمية لتحديد المخاطر التي تواجهها بشكل شامل	4.18	0.712	2	مرتفع
2	يقوم المراجعون الداخليون برصد المخاطر الداخلية والخارجية بشكل دوري	4.24	0.687	1	مرتفع جداً
3	تستخدم الشركة أدوات متعددة (مقابلات، ورش عمل، تحليل بيانات) في تحديد المخاطر	4.09	0.756	3	مرتفع
4	يتم تحديث خريطة المخاطر بشكل مستمر لاستيعاب المخاطر الناشئة	4.02	0.798	4	مرتفع
	المتوسط العام للبُعد	4.13	0.612	-	مرتفع

يتضح أن بُعد تحديد المخاطر جاء بمستوى مرتفع بمتوسط حسابي عام (4.13) وانحراف معياري (0.612)، مما يعكس اهتمام الشركات المساهمة السعودية بعملية تحديد المخاطر بشكل منهجي.

البُعد الثاني: تقييم المخاطر

جدول (4 - 3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد تقييم المخاطر

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	تُقيم المخاطر بناءً على احتمالية حدوثها وحجم تأثيرها على أهداف الشركة	4.31	0.658	1	مرتفع جداً
2	تستخدم الشركة مصفوفات تقييم المخاطر لترتيبها حسب الأولوية	4.15	0.723	3	مرتفع
3	يتم توظيف الأساليب الكمية والنوعية في تقييم المخاطر بشكل متكامل	4.06	0.784	4	مرتفع
4	تُراعى شهية المخاطر والقدرة على التحمل عند تقييم المخاطر	4.22	0.694	2	مرتفع جداً
	المتوسط العام للبُعد	4.18	0.598	-	مرتفع

يتضح أن بُعد تقييم المخاطر جاء بمستوى مرتفع بمتوسط حسابي عام (4.18) وانحراف معياري (0.598)، مما يشير إلى تطبيق الشركات لممارسات جيدة في تقييم المخاطر.

البُعد الثالث: الاستجابة للمخاطر

جدول (4 - 4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد الاستجابة للمخاطر

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	تختار الشركة استراتيجيات الاستجابة المناسبة (تجنب/تحويل/تخفيف/قبول) لكل خطر	4.11	0.741	2	مرتفع
2	يتم إجراء تحليل التكلفة والمنفعة عند اختيار استجابة المخاطر	3.97	0.812	4	مرتفع
3	تُحدد الأطراف المسؤولة عن تنفيذ استجابات المخاطر بوضوح	4.19	0.703	1	مرتفع

4	توثق قرارات الاستجابة للمخاطر بشكل منهجي ومنظم	4.05	0.769	3	مرتفع
	المتوسط العام للبعد	4.08	0.634	-	مرتفع

يتضح أن بعد الاستجابة للمخاطر جاء بمستوى مرتفع بمتوسط حسابي عام (4.08) وانحراف معياري (0.634).
البعد الرابع: مراقبة المخاطر

جدول (4 - 5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد مراقبة المخاطر

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	تتم مراقبة المخاطر بشكل مستمر ومنتظم للتحقق من فاعلية الاستجابات	4.14	0.718	2	مرتفع
2	تستخدم الشركة مؤشرات المخاطر الرئيسية (KRIs) لمتابعة المخاطر	3.94	0.826	4	مرتفع
3	ترفع تقارير دورية للإدارة العليا ومجلس الإدارة حول المخاطر	4.23	0.681	1	مرتفع جداً
4	يوجد نظام إنذار مبكر لرصد التغيرات في مستويات المخاطر	3.98	0.804	3	مرتفع
	المتوسط العام للبعد	4.07	0.641	-	مرتفع

يتضح أن بعد مراقبة المخاطر جاء بمستوى مرتفع بمتوسط حسابي عام (4.07) وانحراف معياري (0.641).
المتغير التابع: فاعلية تحليل المخاطر

جدول (4 - 6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المتغير التابع (فاعلية تحليل المخاطر)

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	تتسم عملية تحليل المخاطر في الشركة بالشمولية والاستيعاب لجميع أنواع المخاطر	4.16	0.712	3	مرتفع
2	يوفر تحليل المخاطر معلومات دقيقة تدعم اتخاذ القرارات الإدارية	4.21	0.694	2	مرتفع جداً
3	يسهم تحليل المخاطر في الكشف المبكر عن المخاطر المحتملة	4.09	0.758	6	مرتفع
4	يعتمد تحليل المخاطر على أدوات وأساليب علمية موضوعية	4.03	0.782	7	مرتفع
5	يوفر تحليل المخاطر أساساً موضوعياً لتخطيط عملية المراجعة	4.24	0.683	1	مرتفع جداً
6	تتسم عملية تحليل المخاطر بالتوقيت الملائم لدعم القرارات	3.98	0.816	8	مرتفع
7	يستوعب تحليل المخاطر المخاطر الناشئة في بيئة الأعمال المتغيرة	3.92	0.834	9	مرتفع
8	يقدم تحليل المخاطر رؤى قابلة للتطبيق تدعم الإدارة العليا	4.14	0.729	4	مرتفع
9	يسهم تحليل المخاطر في تعزيز جودة تقارير المراجعة الداخلية	4.11	0.741	5	مرتفع
10	يوفر تحليل المخاطر معلومات موثوقة لأصحاب المصلحة	3.89	0.847	10	مرتفع
	المتوسط العام للمتغير	4.08	0.587	-	مرتفع

يتضح أن المتغير التابع (فاعلية تحليل المخاطر) جاء بمستوى مرتفع بمتوسط حسابي عام (4.08) وانحراف معياري (0.587)، مما يعكس أن الشركات المساهمة السعودية تتمتع بمستوى مرتفع من فاعلية تحليل المخاطر.

ملخص المتوسطات الحسابية للأبعاد

جدول (4 - 7): ترتيب أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع حسب المتوسطات الحسابية

الترتيب	البعد / المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	تقييم المخاطر	4.18	0.598	مرتفع
2	تحديد المخاطر	4.13	0.612	مرتفع

3	الاستجابة للمخاطر	4.08	0.634	مرتفع
4	مراقبة المخاطر	4.07	0.641	مرتفع
-	المتغير المستقل ككل	4.12	0.574	مرتفع
-	فاعلية تحليل المخاطر	4.08	0.587	مرتفع

اختبار فرضيات الدراسة

التحقق من الفرضية الرئيسية

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بأبعادها المختلفة (تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر، مراقبة المخاطر) على تعزيز فاعلية تحليل المخاطر في الشركات المساهمة السعودية.

للتحقق من هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) بهدف قياس تأثير أبعاد المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر (كعوامل مستقلة) على فاعلية تحليل المخاطر (كعامل تابع). وقد جاءت نتائج التحليل كما يلي:

جدول (4 - 8): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر أبعاد المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على فاعلية تحليل المخاطر

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار (B)	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة
(Constant) المقدار الثابت	0.487	3.284	0.001 **
تحديد المخاطر	0.312	5.892	0.000 **
تقييم المخاطر	0.421	7.638	0.000 **
الاستجابة للمخاطر	0.267	4.514	0.000 **
مراقبة المخاطر	0.198	3.726	0.000 **
معامل الارتباط = 0.881	معامل التحديد = 0.776		
قيمة اختبار F = 145.732	القيمة الاحتمالية = 0.000		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

تُشير نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة في الجدول (4 - 8) إلى وجود علاقة تأثيرية دالة إحصائياً بين أبعاد المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر كمتغيرات مستقلة، وفاعلية تحليل المخاطر كمتغير تابع. فقد بلغ معامل التحديد (R^2) قيمة قدرها 0.776، وهي نسبة مرتفعة تدل على أن 77.6% من التباين في فاعلية تحليل المخاطر في الشركات المساهمة السعودية يُمكن تفسيره من خلال المتغيرات الأربعة المتعلقة بالمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر، كما تُشير قيمة معامل الارتباط ($R = 0.881$) إلى وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المدروسة.

أما على مستوى الأبعاد الفردية، فقد تبين أن بُعد "تقييم المخاطر" هو الأكثر تأثيراً على فاعلية تحليل المخاطر، حيث بلغ معامل الانحدار له ($B = 0.421$)، وبلغت قيمة ($T = 7.638$) بدلالة معنوية عالية. ($\text{Sig.} = 0.000$) ويؤكد ذلك الدور المحوري الذي يلعبه التقييم المنهجي للمخاطر في تعزيز جودة التحليل ودقته، من خلال ما يُوفّره من ترتيب موضوعي للمخاطر حسب الأولوية وتوجيه دقيق للجهود الرقابية.

كما أظهرت النتائج أن بُعدَي تحديد المخاطر والاستجابة للمخاطر يُساهمان أيضاً بشكل دال في تفسير التباين في فاعلية تحليل المخاطر، حيث بلغ معامل الانحدار لبُعد تحديد المخاطر ($B = 0.312$) بقيمة ($T = 5.892$)، ولِبُعد الاستجابة للمخاطر ($B = 0.267$) بقيمة ($T = 4.514$)، مما يعكس الأهمية المتكاملة لهذين البُعدين في المنظومة الشاملة لتحليل المخاطر.

بينما أظهر بُعد مراقبة المخاطر أثراً أقل نسبياً ($B = 0.198$) وبقيمة ($T = 3.726$) ، لكنه لا يزال ذا دلالة إحصائية عالية ($\text{Sig.} = 0.000$)، مما يشير إلى أن تعزيز عمليات المراقبة المستمرة للمخاطر يُمثل فرصة لتحسين متكامل في منظومة تحليل المخاطر داخل الشركات المساهمة السعودية.

وبناءً على ذلك، تؤكد هذه النتائج صحة الفرضية الرئيسية للدراسة، ويتفرع منها الفروض الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى

“يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لبُعد تحديد المخاطر على فاعلية تحليل المخاطر في الشركات المساهمة السعودية”.

للتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression Test) ، وجاءت

النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (4 - 9): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر تحديد المخاطر على فاعلية تحليل المخاطر

المتغير التابع	ملخص النموذج	ANOVA تحليل التباين				المتغير المستقل	المعاملات Coefficient			
فاعلية تحليل المخاطر	معامل الارتباط r	معامل التحديد r²	درجة الحرية df	F المحسوبة	Sig. F	تحديد المخاطر	B	الخطأ المعياري	Beta	T
	0.724	0.524	1	425.837	0.000		0.694	0.034	0.724	20.635

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) لقياس تأثير “تحديد المخاطر” باعتباره أحد أبعاد المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على “فاعلية تحليل المخاطر”. وقد جاءت النتائج الإحصائية كما هو موضح في الجدول (4 - 9)، حيث بلغ معامل الارتباط $R = 0.724$ ، وهو ما يعكس وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين المتغيرين، كما بلغت قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.524$ ، مما يشير إلى أن 52.4% من التباين في فاعلية تحليل المخاطر يمكن تفسيره من خلال متغير تحديد المخاطر فقط، دون تدخل بقية الأبعاد الأخرى.

وبالاطلاع على نتائج تحليل التباين (ANOVA) ، نجد أن قيمة F المحسوبة بلغت 425.837 بمستوى دلالة ($\text{Sig.} = 0.000$)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (0.01)، مما يعزز من دلالة النموذج ككل في تفسير الفرضية.

أما على مستوى معاملات الانحدار، فقد بلغ معامل التأثير $B = 0.694$ ، بقيمة $T = 20.635$ ، وهي أيضاً دالة عند مستوى ($\text{Sig.} = 0.000$) ، مما يدل على أن أي زيادة بمقدار وحدة واحدة في تطبيق ممارسات تحديد المخاطر تؤدي إلى زيادة بمقدار 0.694 في مستوى فاعلية تحليل المخاطر، ضمن شروط النموذج. وبناءً عليه، تم قبول الفرضية الفرعية الأولى.

الفرضية الفرعية الثانية

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لبُعد تقييم المخاطر على فاعلية تحليل المخاطر في الشركات المساهمة السعودية”.

للتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول (4 - 10): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر تقييم المخاطر على فاعلية تحليل المخاطر

المتغير التابع	ملخص النموذج	ANOVA تحليل التباين				المتغير المستقل	المعاملاتCoefficient			
فاعلية تحليل المخاطر	معامل الارتباط r	معامل التحديد r²	درجة الحرية df	F المحسوبة	Sig. F	تقييم المخاطر	B	الخطأ المعياري	Beta	T
	0.782	0.612	1	610.294	0.000		0.768	0.031	0.782	24.704

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير "تقييم المخاطر" على "فاعلية تحليل المخاطر". وقد جاءت النتائج الإحصائية كما هو موضح في الجدول (4 - 10)، حيث بلغ معامل الارتباط $R^2 = 0.612$ ، وهو ما يعكس وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين المتغيرين، كما بلغت قيمة معامل التحديد $(R^2) = 0.612$ ، مما يشير إلى أن 61.2% من التباين في فاعلية تحليل المخاطر يمكن تفسيره من خلال متغير تقييم المخاطر بمفرده.

وبالاطلاع على نتائج تحليل التباين (ANOVA)، نجد أن قيمة F المحسوبة بلغت 610.294 بمستوى دلالة (Sig. = 0.000)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (0.01)، مما يعزز من دلالة النموذج ككل.

أما على مستوى معاملات الانحدار، فقد بلغ معامل التأثير $B = 0.768$ ، بقيمة $T = 24.704$ ، وهي دالة عند مستوى (Sig. = 0.000)، مما يدل على أن أي زيادة بمقدار وحدة واحدة في تطبيق ممارسات تقييم المخاطر تؤدي إلى زيادة بمقدار 0.768 في مستوى فاعلية تحليل المخاطر. وبناءً عليه، تم قبول الفرضية الفرعية الثانية، ويُعدُّ بعد تقييم المخاطر أقوى الأبعاد تأثيراً على المتغير التابع.

الفرضية الفرعية الثالثة

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لبعد الاستجابة للمخاطر على فاعلية تحليل المخاطر في الشركات المساهمة السعودية".

للتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول (4 - 11): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر الاستجابة للمخاطر على فاعلية تحليل المخاطر

المتغير التابع	ملخص النموذج	تحليل التباين ANOVA				المتغير المستقل	المعاملات Coefficient			
فاعلية تحليل المخاطر	معامل الارتباط r	معامل التحديد r ²	درجة الحرية df	F المحسوبة	Sig. F	الاستجابة للمخاطر	B	الخطأ المعياري	Beta	T
	0.759	0.576	1	525.418	0.000		0.703	0.031	0.759	22.922

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير "الاستجابة للمخاطر" على "فاعلية تحليل المخاطر". وقد جاءت النتائج الإحصائية كما هو موضح في الجدول (4 - 11)، حيث بلغ معامل الارتباط $R^2 = 0.576$ ، وهو ما يعكس وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين المتغيرين، كما بلغت قيمة معامل التحديد $(R^2) = 0.576$ ، مما يشير إلى أن 57.6% من التباين في فاعلية تحليل المخاطر يمكن تفسيره من خلال متغير الاستجابة للمخاطر بمفرده.

وبالاطلاع على نتائج تحليل التباين (ANOVA)، نجد أن قيمة F المحسوبة بلغت 525.418 بمستوى دلالة (Sig. = 0.000)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (0.01).

أما على مستوى معاملات الانحدار، فقد بلغ معامل التأثير $B = 0.703$ ، بقيمة $T = 22.922$ ، وهي دالة عند مستوى (Sig. = 0.000)، مما يدل على أن أي زيادة بمقدار وحدة واحدة في تطبيق استراتيجيات الاستجابة للمخاطر تؤدي إلى زيادة بمقدار 0.703 في مستوى فاعلية تحليل المخاطر. وبناءً عليه، تم قبول الفرضية الفرعية الثالثة.

الفرضية الفرعية الرابعة

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لبعد مراقبة المخاطر على فاعلية تحليل المخاطر في الشركات المساهمة السعودية".

للتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول (4 - 12): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر مراقبة المخاطر على فاعلية تحليل المخاطر

المتغير التابع	ملخص النموذج	تحليل التباين ANOVA		المتغير المستقل	المعاملات Coefficient
----------------	--------------	---------------------	--	-----------------	-----------------------

فاعلية تحليل المخاطر	معامل الارتباط r	معامل التحديد r ²	درجة الحرية df	F المحسوبة	Sig. F	مراقبة المخاطر	B	الخطأ المعياري	Beta	T
	0.746	0.556	1	484.816	0.000		0.683	0.031	0.746	22.019

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير "مراقبة المخاطر" على "فاعلية تحليل المخاطر". وقد جاءت النتائج الإحصائية كما هو موضح في الجدول (4 - 12)، حيث بلغ معامل الارتباط $R^2 = 0.556$ ، وهو ما يعكس وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين المتغيرين، كما بلغت قيمة معامل التحديد $(R^2) = 0.556$ ، مما يشير إلى أن 55.6% من التباين في فاعلية تحليل المخاطر يمكن تفسيره من خلال متغير مراقبة المخاطر بمفرده.

وبالاطلاع على نتائج تحليل التباين (ANOVA)، نجد أن قيمة F المحسوبة بلغت 484.816 بمستوى دلالة (Sig. = 0.000)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (0.01).

أما على مستوى معاملات الانحدار، فقد بلغ معامل التأثير $B = 0.683$ ، بقيمة $T = 22.019$ ، وهي دالة عند مستوى (Sig. = 0.000)، مما يدل على أن أي زيادة بمقدار وحدة واحدة في تطبيق ممارسات مراقبة المخاطر تؤدي إلى زيادة بمقدار 0.683 في مستوى فاعلية تحليل المخاطر. وبناءً عليه، تم قبول الفرضية الفرعية الرابعة.

النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة

كشفت نتائج التحليل الإحصائي عن وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بأبعادها المختلفة على فاعلية تحليل المخاطر في الشركات المساهمة السعودية، حيث بلغ معامل التحديد (R^2) قيمة (0.776)، مما يعني أن (77.6%) من التباين في فاعلية تحليل المخاطر يمكن تفسيره من خلال الأبعاد الأربعة للمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر مجتمعة. ويُعزى ذلك إلى أن هذا المدخل يُوفّر إطاراً منهجياً متكاملًا يجمع بين تحديد المخاطر وتقييمها والاستجابة لها ومراقبتها، مما يُعزّز من قدرة المنظمة على استيعاب المخاطر التي تواجهها بشكل شامل ودقيق، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (Kzykeyeva, 2022) من أن تبني هذا المدخل يسهم في رفع جودة المراجعة الداخلية وتعزيز قدرتها على اكتشاف الانحرافات، ودراسة (Attaf & Bensbahou, 2025) التي أكدت الأثر الإيجابي المعنوي لتطبيق هذا المدخل في تحسين عمليات إدارة المخاطر بشكل عام.

وأظهرت نتائج الدراسة أن بُعد تقييم المخاطر يُعدّ أقوى الأبعاد تأثيراً في فاعلية تحليل المخاطر، إذ بلغ معامل الانحدار له $(B = 0.421)$ بقيمة T مرتفعة (7.638)، ويُفسّر (61.2%) من التباين في المتغير التابع منفرداً. ويُعزى ذلك إلى الدور المحوري الذي تلعبه عملية التقييم في ترتيب المخاطر حسب أهميتها وتوجيه موارد المراجعة نحو أعلاها تأثيراً، فضلاً عن أن التقييم الموضوعي للمخاطر يُشكّل حجر الأساس في اتخاذ القرارات الرشيدة بشأنها. وتتوافق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة (Wang et al., 2025) من أن استخدام النماذج الكمية متعددة الأهداف في تقييم المخاطر يُحسن بشكل ملموس من كفاءة تخطيط المراجعة، ومع دراسة (عطية وآخرون، 2022) التي أبرزت أهمية استخدام أساليب متطورة كالتحليل الشبكي الضبابي في تقدير المخاطر بدقة.

كما بينت النتائج أن بُعد تحديد المخاطر يأتي في المرتبة الثانية من حيث التأثير، إذ بلغ معامل الانحدار له $(B = 0.312)$ بقيمة T (5.892)، وذلك لأن التحديد الشامل والدقيق للمخاطر يُمثّل نقطة الانطلاق التي تنبني عليها المراحل اللاحقة، ومن ثم فإن أي قصور في هذه المرحلة ينعكس سلباً على فاعلية تحليل المخاطر بأكمله. وتتسجم هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Almgrashi & Mujalli, 2024) من ضرورة دمج معايير الاستدامة في عملية تحديد المخاطر لضمان شموليتها، ومع دراسة (Kurniawan et al., 2023) التي أكدت أن كفاءة المراجعين تُشكّل عاملاً حاسماً في نجاح عملية تحديد المخاطر.

وأوضحت النتائج أن بُعد الاستجابة للمخاطر يساهم بشكل دال في تفسير التباين في فاعلية تحليل المخاطر بمعامل انحدار ($B = 0.267$)، ويعزى ذلك إلى أن اختيار الاستجابة المناسبة لكل خطر (من تجنب أو تحويل أو تخفيف أو قبول) يُعدّ مؤشراً جوهرياً على نضج منظومة إدارة المخاطر لدى المنظمة، بما ينعكس على قدرتها على تحليل المخاطر بفاعلية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (سند والبدوي، 2023) التي أكدت أثر مراجعة النظير في الحد من مخاطر المراجعة من خلال تعزيز جودة قرارات الاستجابة، ودراسة (أبو جناح وآخرون، 2023) التي أبرزت أهمية المراجعة المشتركة في تعدد وجهات النظر عند اختيار الاستجابات المناسبة.

كما أثبتت النتائج أن بُعد مراقبة المخاطر يساهم بأثر دال إحصائياً في فاعلية تحليل المخاطر بمعامل انحدار ($B = 0.198$)، وعلى الرغم من أنه جاء في المرتبة الأخيرة من حيث قوة التأثير، إلا أنه يُشكّل عنصراً جوهرياً في استدامة فاعلية تحليل المخاطر عبر الزمن. ويعزى ذلك إلى أن المراقبة المستمرة تُتيح رصد التغيرات في طبيعة المخاطر ومستوياتها وتحديث خريطة المخاطر بما يعكس الواقع الفعلي، وهو ما يتفق مع ما أشارت إليه دراسة (Ardianingsih et al., 2024) أن فاعلية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر تتوقف إلى حدٍ كبير على مدى تكامل أبعادها الأربعة وترابطها، ودراسة (Anugraheni et al., 2022) التي أكدت أهمية المتابعة المستمرة للمخاطر في تحسين جودة المراجعة.

وكشفت نتائج التحليل الوصفي أن مستوى تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في الشركات المساهمة السعودية جاء مرتفعاً بمتوسط حسابي عام (4.12)، وأن مستوى فاعلية تحليل المخاطر جاء أيضاً مرتفعاً بمتوسط حسابي عام (4.08). ويعزى ذلك إلى المتطلبات التنظيمية الصارمة التي فرضتها هيئة السوق المالية السعودية على الشركات المساهمة في مجال الحوكمة وإدارة المخاطر، فضلاً عن التوجهات الاستراتيجية للمملكة في إطار رؤية 2030 التي تولي أهمية بالغة لتعزيز الشفافية والحوكمة في القطاع الاقتصادي. وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصّلت إليه دراسة (Mujalli, 2024) من أن كفاءة المراجعين ودعم الإدارة العليا والبنية التحتية التكنولوجية تُمثّل عوامل مواتية لتطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في الشركات السعودية.

وأظهرت النتائج أن فقرة "يوفر تحليل المخاطر أساساً موضوعياً لتخطيط عملية المراجعة" جاءت في المرتبة الأولى ضمن فقرات المتغير التابع بمتوسط حسابي (4.24)، مما يعكس إدراك العاملين في الشركات المساهمة السعودية لأهمية تحليل المخاطر كأساس لتخطيط عملية المراجعة، ويعزى ذلك إلى ما أكدته معايير المراجعة الدولية من ضرورة الاستناد إلى تحليل المخاطر في تخطيط إجراءات المراجعة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الخير، 2025) التي أبرزت أثر إجراءات المراجعة التحليلية في تخفيض مخاطر المراجعة، ودراسة (ديان وباسردة، 2025) التي أكدت أهمية تقييم الرقابة الداخلية كأساس لتحليل المخاطر وتوجيه إجراءات المراجعة.

كما بيّنت النتائج أن فقرة "يوفر تحليل المخاطر معلومات موثوقة لأصحاب المصلحة" جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.89)، وهو ما يشير إلى وجود فرصة لتحسين آليات إيصال نتائج تحليل المخاطر لأصحاب المصلحة بشكل أكثر فاعلية. ويعزى ذلك إلى أن التركيز التقليدي لعملية تحليل المخاطر ينصبّ على الجوانب الفنية الداخلية دون الاهتمام الكافي بإعداد تقارير موجهة لمختلف فئات أصحاب المصلحة، وهو ما يتوافق مع ما أشارت إليه دراسة (Udoh, 2024) من ضرورة تعزيز الشفافية والإفصاح في عمليات المراجعة الداخلية لخدمة أطر الحوكمة.

وأوضحت مصفوفة الارتباط وجود علاقات ارتباط طردية قوية ودالة إحصائياً بين جميع أبعاد المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وفاعلية تحليل المخاطر، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.724) و(0.782)، مما يعكس التكامل الوثيق بين هذه الأبعاد والأثر التراكمي لها على المتغير التابع. ويعزى ذلك إلى أن الأبعاد الأربعة تعمل كمنظومة متكاملة يُعزّز كل بُعد منها الأبعاد الأخرى، وهو ما يتفق مع دراسة (Vu et al., 2026) التي أكدت الأثر الإيجابي المتكامل

لمدخل المراجعة المبنية على المخاطر على جودة المراجعة في القطاع العام، ودراسة (Harahap, 2024) التي أبرزت التكامل بين إدارة المخاطر والمراجعة المبنية على المخاطر في تعزيز اكتشاف الغش. كما توصلت الدراسة إلى أن المتغيرات الأربعة للمراجعة الداخلية المبنية على المخاطر تُشكّل معاً نموذجاً تفسيرياً قوياً لفاعلية تحليل المخاطر، حيث بلغت قيمة اختبار $F(145.732)$ عند مستوى دلالة (0.000)، مما يؤكد جودة النموذج الإحصائي ومعنوية العلاقات فيه. ويُعزى ذلك إلى أن هذه الأبعاد تغطي دورة كاملة لإدارة المخاطر تبدأ بالتحديد وتنتهي بالمراقبة، وهو ما يتوافق مع ما أشارت إليه دراسة (Zahra, 2025) من التكامل بين المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وإدارة المخاطر في منع واكتشاف الغش، ودراسة (Wahyuandari et al., 2025) التي أبرزت الأثر الإيجابي المتكامل للمراجعة المبنية على المخاطر على الأداء المالي التنظيمي.

وأخيراً، كشفت الدراسة أن الشركات المساهمة السعودية تمتلك بيئة داعمة نسبياً لتطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر، مع وجود مساحات للتحسين لا سيما في مجالات استخدام مؤشرات المخاطر الرئيسية وأنظمة الإنذار المبكر واستيعاب المخاطر الناشئة. ويُعزى ذلك إلى حداثة تطبيق بعض الممارسات المتقدمة في المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في البيئة السعودية، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (أبو العلا وآخرون، 2025) من أهمية تفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر التشغيلية، ودراسة (الدابي وأمبدي، 2021) التي أكدت أهمية تبني الاتجاهات الحديثة للمراجعة في الحد من مخاطر المراجعة.

توصيات الدراسة

بناءً على ما توصلت إليه الدراسة، يُقدّم الباحث مجموعة من التوصيات الموجهة إلى الجهات المعنية، وذلك على النحو التالي:

- ضرورة تبني الشركات المساهمة السعودية لمدخل المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بشكل شامل ومتكامل بأبعاده الأربعة، من خلال بناء أطر تنظيمية ومنهجية داخلية تُوجّه أنشطة المراجعة الداخلية وفق هذا المدخل.
- إيلاء اهتمام خاص بتطوير عمليات تقييم المخاطر داخل الشركات المساهمة السعودية باعتباره البعد الأكثر تأثيراً في فاعلية تحليل المخاطر، وذلك من خلال توظيف مصفوفات تقييم متطورة وأساليب كمية ونوعية حديثة تُعزّز من موضوعية التقييم ودقته.
- تعزيز البنية التحتية التكنولوجية لدى الشركات المساهمة السعودية بما يدعم تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر، من خلال توظيف تقنيات حديثة لتحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي وسلاسل الكتل والحوسبة السحابية في عمليات تحليل المخاطر.
- تطوير الكفاءات المهنية للمراجعين الداخليين ومديري إدارات المخاطر في الشركات المساهمة السعودية من خلال برامج تدريبية متخصصة تركز على أحدث الممارسات في مجال المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وتحليل المخاطر.
- تفعيل استخدام مؤشرات المخاطر الرئيسية (KRIs) وأنظمة الإنذار المبكر في الشركات المساهمة السعودية لتعزيز قدرتها على رصد التغيرات في المخاطر بشكل استباقي.
- تعزيز آليات إيصال نتائج تحليل المخاطر لأصحاب المصلحة بشكل أكثر شمولاً وشفافية، من خلال تطوير تقارير موجهة لكل فئة من فئات أصحاب المصلحة بما يتناسب مع احتياجاتهم المعلوماتية.
- ضرورة توفير دعم كامل من الإدارة العليا ومجلس الإدارة لتطبيق مدخل المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر، من خلال تخصيص الموارد اللازمة وترسيخ ثقافة إدارة المخاطر في مختلف المستويات التنظيمية.
- تعزيز التكامل بين وظائف المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر والامتثال في الشركات المساهمة السعودية ضمن إطار خطوط الدفاع الثلاثة، بما يحقق التنسيق الأمثل ويتفادى الازدواجية في الأنشطة.

- توجيه هيئة السوق المالية السعودية والهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين نحو إصدار أدلة إرشادية متخصصة لتطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في الشركات المساهمة السعودية، بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية وخصوصية البيئة السعودية.
- تشجيع الجامعات ومراكز البحث السعودية على تضمين موضوع المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر ضمن مناهج تخصصات المحاسبة والمراجعة وإدارة الأعمال، بما يسهم في إعداد كوادر مؤهلة لسوق العمل.
- تبني الشركات المساهمة السعودية لمنهجية استيعاب المخاطر الناشئة (Emerging Risks) في عمليات تحليل المخاطر، لا سيما المخاطر السيبرانية ومخاطر التحول الرقمي ومخاطر الاستدامة، بما يعكس التطورات المتلاحقة في بيئة الأعمال.
- توثيق ممارسات المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر بشكل منهجي داخل الشركات المساهمة السعودية، من خلال إعداد أدلة إجراءات مكتوبة وسجلات مخاطر شاملة تدعم استمرارية المعرفة المؤسسية.
- إنشاء لجان متخصصة على مستوى مجالس إدارات الشركات المساهمة السعودية لمتابعة تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وتقييم فاعلية عمليات تحليل المخاطر بشكل دوري.
- تعزيز التعاون بين الشركات المساهمة السعودية والمنظمات المهنية الدولية كمعهد المراجعين الداخليين (IIA) للاستفادة من المعايير والممارسات الدولية في تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر.

الدراسات المستقبلية المقترحة

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة الحالية، يقترح الباحث إجراء الدراسات التالية:

- دراسة أثر المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على جودة الحوكمة في الشركات المساهمة السعودية.
- دراسة دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز فاعلية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر.
- دراسة مقارنة بين تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في الشركات المساهمة السعودية والشركات في دول الخليج العربي.
- دراسة أثر ثقافة المخاطر التنظيمية كمتغير وسيط بين المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر وفاعلية تحليل المخاطر.
- دراسة أثر المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر على اكتشاف الغش والاحتيال في القطاع المصرفي السعودي.
- دراسة دور المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في تعزيز الأداء المالي للشركات المساهمة السعودية.
- دراسة العوامل المؤثرة في تطبيق المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في القطاع الحكومي السعودي.
- دراسة أثر مخاطر الاستدامة (ESG) على فاعلية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر.

المراجع

أ - الدراسات العربية

- أبو العلا، نورا مصطفى عبدالسلام، عبدالفتاح، محمد عبدالفتاح محمد، و عبدالحافظ، محمد. (2025). إطار مقترح لتفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر التشغيلية بغرض تحسين جودة الأداء المالي في القطاع الصناعي: دراسة ميدانية. الفكر المحاسبي، مج30، ع3، 209 - 238. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1624555>
- أبو جناح، زينب عمر العموري، بوجواري، سلام حمد، و الفاخري، بوبكر خالد معيوف خالد. (2023). الاتجاه نحو المراجعة المشتركة كمدخل للتخفيف من مخاطر المراجعة. مجلة الدراسات الاقتصادية، مج6، ع3، 222 - 241. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1417822>
- أمين، رؤى عبدالسلام عبدالكريم، و سند، ياسر تاج السر محمد. (2025). المراجعة الإلكترونية ودورها في الحد من مخاطر المراجعة: دراسة حالة عينة من مكاتب المراجعة الخارجية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النيلين، الخرطوم. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1680470>
- جاسم، حسين محمد عبيد، السيد، علي مجاهد أحمد، و نخال، أيمن محمد صبري. (2024). أثر استخدام الحوسبة السحابية على مخاطر عملية المراجعة: دراسة ميدانية بدولة الكويت. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، ع18، 220 - 259. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1623171>
- جمعة، سهير شعراوي محمد، موسى، جيهان عبدالهادي، و سليمان، حنان زكريا محمد. (2023). قياس أثر القدرة الإدارية على مخاطر المراجعة: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المصرية. مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية، ع2، 448 - 475. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1551303>
- حولي، محمد، و خالد، دريس. (2021). مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة مراجع الحسابات في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية: دراسة ميدانية لآراء عينة من مراجعي الحسابات في الشرق الجزائري. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، مج14، ع1، 68 - 87. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1231125>
- الخير، بشير صالح محمد. (2025). أثر استخدام إجراءات المراجعة التحليلية على مخاطر المراجعة الخارجية: دراسة تحليلية ميدانية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في السودان. المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع30، 1 - 36. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1570253>
- الدابي، مروة بشير أحمد، و أمبدي، عبدالرحمن البكري منصور. (2021). دور الاتجاهات الحديثة للمراجعة الخارجية في الحد من مخاطر المراجعة: دراسة ميدانية على عينة من مكاتب المراجعة الخارجية بالسودان (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النيلين، الخرطوم. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1341024>
- ديان، حسين قاسم سالم، و باسردة، محمد عبدالله محمد. (2025). أثر تقييم المراجع الخارجي للرقابة الداخلية في الحد من مخاطر المراجعة: دراسة ميدانية. مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع128، 164 - 197. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1580425>
- سند، ياسر تاج السر محمد، و البدوي، صلاح الدين الهادي محمد أحمد. (2023). أثر مراجعة النظير في الحد من مخاطر المراجعة: دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة الخارجية بالسودان. مجلة القلزم للدراسات الاقتصادية والاجتماعية، ع16، 7 - 26. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1360895>

- عثمان، عفراء الفاضل محمد. (2021). استخدام التحليل المالي بالنسب المالية في اكتشاف المخاطر المالية ومخاطر الإفلاس لعميل المراجعة: دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة بالسودان. مجلة السودان العلمية، س10، ع16، 9 - 28. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1548220>
 - عطية، محمد المحمدي أحمد، وهدان، محمد علي محمد، و السيد، محمد صابر حمودة. (2022). إطار مقترح لتقدير المخاطر لأغراض تخطيط عملية المراجعة باستخدام التحليل الشبكي الضبابي: دراسة اختبارية. مجلة الدراسات والبحوث التجارية، س42، ع2، 171 - 198. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1405861>
 - غنيم، محمود رجب يس، عبدالسلام، فاطمة جبر صالح، و البيلي، أسامة زكريا محمد. (2024). تأثير تقنية سلاسل الكتل في الحد من مخاطر عملية المراجعة الخارجية في بيئة البيانات الضخمة: دراسة ميدانية. مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية، ع2، 89 - 129. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1560312>
- ب- المراجع الأجنبية

- Almgrashi, A., & Mujalli, A. (2024). The influence of sustainable risk management on the implementation of risk-based internal auditing. *Sustainability*, 16(19), 8455.
- Anugraheni, E. P., Setiawati, E., & Trisnawati, R. (2022). Analysis of risk-based internal audit planning implementation and its impact on audit quality: Case study at the Inspectorate of Surakarta, Indonesia. *Economics and Business Quarterly Reviews*, 5(3).
- Ardianingsih, A., & Payamta, P. (2022). Analysis Of the Effectiveness of Risk-Based Internal Audit Implementation: A Case Study. *Quality-Access to Success*, 23(190).
- Ardianingsih, A., Setiawan, D., Payamta, P., Widarjo, W., & Langelo, J. S. (2024). THE DETERMINANT OF THE EFFECTIVENESS OF RISK-BASED INTERNAL AUDIT. *Risk Governance & Control: Financial Markets & Institutions*, 14(3)
- Attaf, W. F., & Bensbahou, A. (2025). The Impact of Risk-Based Internal Audit Approach on Improving Risk Management Processes: A Field Study in Yemeni Islamic Banks (Aden). *Journal of Management World*, 2025(1), 180-190.
- Harahap, A. J. S. (2024). Evaluating the impact of risk management and risk-based internal audit on fraud detection in local governments. *Problems and Perspectives in Management*, 22(3), 653
- Kurniawan, T., Bukit, R. B., & Erwin, K. (2023). The Factors Influencing the Risk Based Internal Audit in Improving the Effectiveness of Internal Audit. *International Journal of Social Science and Business*, 7(4), 1030-1041.
- Kzykeyeva, A. (2022). Risk-Based Approach to Improving the Quality of Internal Audit. *Quality-Access to Success*, 23(189).
- Mujalli, A. (2024). Factors affecting the implementation of risk-based internal auditing. *Journal of Risk and Financial Management*, 17(5), 196
- Vu, T. Q., Abu Afifa, M., & Tran, N. K. (2026). Risk-based audit approach and audit quality in the public sector: empirical evidence from an emerging country. *Asian Review of Accounting*, 34(2), 454-482.
- Wahyuandari, W., Minarni, E., & Hariyani, D. S. (2025). A study on the effect of risk-based auditing on organizational financial performance. *Jurnal Konseling dan Pendidikan*, 13(1), 398-408.
- Zahra, S. A. (2025). The Role of Risk Based Internal Audit and Risk Management in the Prevention and Detection of Fraud in Auction Companies (Study Case at PT JBA Indonesia). *Indonesian Journal of Economics, Social, and Humanities*, 7(2), 187-199.